القضايا الخلافية المؤثرة في العلاقات الخليجية-التركية ٢٠١١- ٢٠٢٠

(دراسة تاريخية سياسية)

.....

أ.م.د. أفراح ناثر جاسم

مركز الدراسات الإقليمية/جامعة الموصل

البريد الإلكتروني: Dr.afrah_jassim@uomosul.edu.iq

الملخص

تنعكس العلاقات الخليجية– التركية سلبا أو إيجابا على البيئة الإقليمية لما لها من أهمية، ومثلما تحكم هذه العلاقات جملة من الثوابت، كذلك تؤثر فيها ايضـــا عدد من القضـــايا ذات الاهتمام أو التأثير المشـــترك، وقد شـــهدت الفترة ٢٠١١–٢٠٢٠ عدداً من القضـــايا التي اثرت بشـــكل ســـلبي على طبيعة العلاقات الثنائية بينهما، اذ يعد العام ٢٠١١ نقطة فاصـلة في تاريخ المنطقة العربية والشـرق الأوسـط بعد موجة الثورات التي شـهدتها عدد من الدول العربية، والتي تحول بعضـها الى أزمات تدخلت فيها العديد من الدول الاقليمية، وكان لها تأثير مباشر على العلاقات الخليجية– التركية لاسيما الثورة المصرية و السورية والليبية نتيجة تباين المواقف والمصـــالح ازاء كل منها، فضـــلا عما شـــهدته دول الخليج من قضـــايا كان للموقف التركي منها انعكاساته على العلاقات الثنائية بين الطرفين.

الكلمات المفتاحية: تركيا، العلاقات الخليجية، تركيا والخليج.

Controversial issues affecting Gulf-Turkish relations 2011-2020 (a political historical study)

Assist. Prof. Dr. Afrah .N. Jassim
Regional Studies Center/University of Mosul
Email: Dr.afrah_jassim@uomosul.edu.iq

Abstract

The Gulf-Turkish relations are reflected positively or negatively on the regional environment for them, and just as these relations govern a set of constants, a number of issues of mutual interest or influence also affect them, and the period 2011-2020 witnessed a number of issues that negatively affected the nature of the bilateral relations between them , As the year 2011 is considered a watershed point in the history of the Arab region and the Middle East after the wave of revolutions that a number of Arab countries witnessed, most of which turned into crises in which many countries, especially the regional ones, interfered, and had a direct impact on the Gulf-Turkish relations, especially the Egyptian revolution, the Syrian revolution and the revolution. As a result of the different positions and interests towards each of them, in addition to what the Gulf states have witnessed in terms of issues, the Turkish position of which had its repercussions on the bilateral relations between the two parties.

Key words: Turkey, Gulf relations, Turkey and the Gulf.

المقدمة

تحظى الدراسات التي تتناول العلاقات الدولية بأهمية من قبل الباحثين لما لها من تأثيرات سياسية واقتصادية وأمنية على البيئة الدولية وباعتبارها تحمل صفة التجدد والتغير دائما، وبطبيعة الحال فأن هذه العلاقات تحكمها عدد من القواعد والثوابت وجملة من المتغيرات، التي تمثلها القضايا المستجدة على الساحة الدولية، ومدى تأثيرها على مصالح هذه الدولة او تلك، وبالتالي تنعكس على سياستها الخارجية، وهذا التوصيف ينطبق على العلاقات الخليجية– التركية, إذ ان دول الخليج بصورة عامة لها سياسة موحدة تجاه العديد من القضايا(باستثناء قطر) وفق ما يمليه تكتلها الإقليمي المتمثل ب(مجلس التعاون الخليجي).

وترجع جذور العلاقات الخليجية التركية المعاصرة الى مطلع العشرينيات من القرن الماضي مع تأسيس كل من الجمهورية التركية والمملكة العربية السعودية، رغم انها بقيت بسيطة حتى مطلع السبعينيات مع الاحداث التي شهدتها المنطقة من حرب تشرين ١٩٧٣مع الكيان الصهيوني، والأزمة القبرصية الثانية ١٩٧٤ والمواقف المتبادلة بين الطرفين، وازدادت العلاقات بشكل ملحوظ بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩١ والموقف التركي المساند لدول التحالف ودول الخليج ضد العراق، هذه العلاقات تحكمها ثوابت في مقدمتها تحالف الطرفين مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتنامي الدور الإيراني في المنطقة وما يمثله من تهديدٍ أمني على الطرفين خاصة بعد ظهور قضية الملف النووي الإيراني، فضلا عن العامل الاقتصادي الذي يعد حجر الأساس في الكثير من العلاقات الدولية، رغم هذه الثوابت فهناك العديد من القضايا التي اثرت بشكل أو بأخر على العلاقات الخليجية التركية خاصة بعد الثورات التي شهدتها المنطقة العربية عام ٢٠١١، والتي أسهمت في تغيير موازين القوى في المنطقة وبالتالي انعكست على طبيعة هذه العلاقات، كما شهدت الفترة (٢٠١١–٢٠٢٠) بعض الاحداث المهمة التي ساهمت أيضا في هذه العلاقات سلبا او إيجابا، وقد ارتئينا ان نفرد هذه الدراسة لإبراز القضايا التي كانت موضوع خلاف بين دول الخليج وتركيا، وكان لها تأثير سلبي ومنها الثورات العربية، وتحديدا تلك التي تجاوزت الشأن الداخلي لتصبح أزمات دولية تتداخل فيها أطراف ودول عديدة بناء على مصالحها (الثورة المصرية والأزمة السورية والأزمة الليبية)، وكذلك بعض القضايا الخليجية التي كان للموقف التركي منها اثر سلبي على العلاقات الثنائية.

- **هدف الدراسة:** تهدف الدراسة الى ابراز أهم القضايا الخلافية بين دول الخليج وتركيا ودور كل طرف في هذه القضايا وأسباب الاختلاف وانعكاساته على العلاقة بين الجانبين منذ اندلاع الثورات العربية عام ٢٠١١ والتي شكلت حدا فاصلا في العلاقات الدولية بعد ان ألقت بظلالها إقليميا ودوليا، واختلاف مواقف الطرفين تبعا لتحالفاتهما الدولية ومصالحهما في المنطقة، كما تهدف الدراسة الى بيان الموقف التركي من عدد من القضايا الخليجية ومنها الأزمة الخليجية عام ٢٠١٧ وقضية مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي في قنصلية بلده في إسطنبول وانعكاسات هذه المواقف على العلاقات مع دول الخليج.
- **مشكلة الدراسة:** تفترض الدراسة وجود عدد من العوامل والقضايا كان لها تأثير سلبي على طبيعة العلاقات الخليجية– التركية نتيجة اختلاف وجهات نظر الطرفين حيال هذه القضايا والتي أسهمت في تراجع وربما تأزم هذه العلاقات.
- **أهمية الدراسة:** تنبع أهمية الدراسة من الأهمية الاستراتيجية للطرفين (دول الخليج وتركيا) إقليمياً ودولياً باعتبار ان لكل منهما موقعه ودوره المؤثر في منطقة الشرق الأوسط والتي تمثل نقطة تنافس دولية لأهمية موقعها الجيوسياسي وباعتباره منطقة غنية بموارد الطاقة عصب الاقتصاد العالمي، مما دفع الطرفين الى ان يكونا ضمن تحالفات دولية تخدم مصالحهما، وبالتالي فان أي توتر في هذه العلاقات سينعكس بصورة او بأخرى على أمن واستقرار المنطقة عامة.
- **هيكلية الدراسة:** لأجل الإحاطة بالموضوع فقد تم تقسيم الدراسة الى مقدمة وثلاث مباحث، تناول المبحث الأول جذور العلاقات الخليجية– التركية وتطرق الى أهمية الموقع الاستراتيجي، بينما تناول المبحث الثاني الثورات العربية عام ٢٠١١ وتأثيرها على تلك العلاقات وهي (الثورة المصرية والأزمة السورية والأزمة الليبية)، اما المبحث الثالث تناولت فيه انعكاسات الموقف التركي من القضايا الخليجية، وخلصت الدراسة الى خاتمة وجملة من الاستنتاجات.

المبحث الأول: جذور العلاقات الخليجية– التركية:

أ- الأهمية الاستراتيجية:

تمتلك دول الخليج العربي أهمية استراتيجية تمليها طبيعة الموقع الجغرافي الذي يعد حلقة ربط بين قارات العالم القديم (اسيا وافريقيا وأوروبا) وفي قلب منطقة الشرق الأوسط، كما انها نقطة التقاء طرق المواصلات البحرية، واقتصاديا فان اكتشاف النفط والغاز الطبيعي في منطقة الخليج وباحتياطيات عالمية

أضاف العامل الاقتصادي الى أهميتها الاستراتيجية، خاصة بعد تزايد الحاجة الى النفط والغاز لديمومة عجلة الاقتصاد العالمي، هذه الأهمية جعلت لدول الخليج العربي أهمية خاصة في سياسات القوى الإقليمية والدولية ذات المصالح المشتركة في هذه المنطقة الحيوية، فضلا عن أهميتها الأمنية لمصالح هذه القوى.(١)

اما بالنسبة لتركيا فان أهميتها الاستراتيجية أيضا يفرضها الموقع الجغرافي كحلقة وصل بين اسيا وأوروبا ونقطة مرور طرق التجارة بين هاتين القارتين سواء برياً او بحرياً، وهي دولة مركز في محيطها الإقليمي والعالمي ولها تحالفاتها التي تضفي عليها الأهمية الاستراتيجية كقوى مؤثرة قريبة من مناطق التوتر في الشرق الأوسط وهي الذراع المتقدم وخط الدفاع لحلف شمال الأطلسي (الناتو) في المنطقة.(٢)

هذه الاعتبارات والاهمية الاستراتيجية للطرفين حتما عليهما ان يتشاركان في العديد من العوامل والثوابت التي حكمت سياستهما الخارجية، منها الأمنية والسياسية والاقتصادية، واهم هذه الثوابت هي، أن الطرفين حليفان للولايات المتحدة الأمريكية وهما ملزمان بمقتضيات هذا التحالف سياسياً وأمنياً، اما ثاني هذه الثوابت فهو الموقف من المد الإيراني في المنطقة لاسيما بعد سقوط نظام الشاه عام ١٩٧٩ والسياسة الإيرانية القائمة على مبدأ تصدير الثورة ومشروعها في انشاء الهلال الشيعي، الذي شكل هاجساً امنياً يهدد دول الخليج العربي مثلما يهدد الدور التركي في المنطقة، ويشكل العامل الاقتصادي الثابت او العامل المشترك الثالث، فدول الخليج المالكة لاحتياطات ضخمة من النفط والغاز بحاجة الى توظيف أموال هذه الموارد في مشاريع استثمارية، وفي المقابل فان تركيا الناشئة اقتصاديا والطامحة للانضمام الى الاتحاد الأوروبي بحاجة متزايدة الى موارد الطاقة التي تفتقر اليها، وتشكل دول الخليج مصدراً مهماً للحصول على هذه الموارد، فضلاً عن رغبتها في جذب الاستثمارات الخليجية.

ب-جذور العلاقات الثنائية حتى عام ٢٠١١ :

ولفهم طبيعة السياسة الخارجية لتركيا ودول الخليج تجاه العديد من القضايا في الفترة موضوع الدراسة (٢٠١١-٢٠٢٠) والتي اثرت على طبيعة العلاقات الثنائية لا بد من التعرف أولاً على سير هذه العلاقات في الفترات السابقة لعام ٢٠١١، اذ تمتلك العلاقات الخليجية – التركية المعاصرة زخماً تاريخياً يعود الى نهاية الحرب العالمية الأولى وما تبعها من تأسيس الجمهورية التركية ١٩٢٣ وتأسيس الأنظمة الحاكمة في دول الخليج وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، التي كانت تركيا من أوائل الدول التي

اعترفت بها رسـميا في اذار ١٩٢٦ وتم تبادل التمثيل الدبلوماسـي، ثم تبعها اعتراف تركيا بدول الخليج العربي تباعاً بعد تأسيسها، الا ان هذه العلاقات بقيت في نطاق التمثيل الدبلوماسي، خاصة بعد الفتور الذي طرأ على هذه العلاقات في حقبة الخمسينات من القرن الماضي على اثر اعتراف تركيا ب" إسرائيل " عام ١٩٤٩ وانضمامها الى الاحلاف الغربية (حلف الناتو وحلف بغداد) والتي اعتبرها العرب موجهة ضدهم.(٣)

استمر هذا الفتور في العلاقات حتى مطلع السبعينات، اذ شهدت هذه الفترة بداية تحسن العلاقات الخليجية التركية بتأثير جملة من التطورات في مقدمتها حرب تشرين/أكتوبر ١٩٧٣ وأزمة النفط بعد رفع شعار "النفط سلاح في المعركة " اذ برزت الدول الخليجية كلاعب إقليمي مؤثر في الساحة السياسية، تزامن ذلك مع فتور علاقات تركيا مع السوق الأوروبية المشتركة بعد رفض الأخيرة " برنامج التنمية والإصلاح الاقتصادي لتركيا " مما دفع تركيا الى إعادة حساباتها والعودة لامتداداتها الشرقية في محاولة لكسب التمويل والدعم الاقتصادي، فوقفت تركيا الى جانب الدول العربية في حرب تشرين ١٩٧٣، ورفضت تقديم الدعم للولايات المتحدة الامريكية و "إسرائيل"، وفي المقابل زودت دول الخليج تركيا باحتياجاتها من النفط بأسعار تفضيلية، كما وقفت بجانب تركيا خلال الازمة القبرصية الثانية عام ١٩٧٤ وما تبعها من فرض حظر التسلح على تركيا، وشهد عقد السبعينات تبادل التمثيل الدبلوماسي بين تركيا وكل من الامارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وعمان، وكان سقوط الشاه في ايران عام ١٩٧٩ وقيام الجمهورية الإسلامية وسياسة النظام الجديد الخارجية القائمة على مبدأ تصدير الثورة عاملا اخر للتقارب الخليجي التركي، لما يشكله من تهديدٍ أمنيَ تضاعف بعد قيام الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٠، اذ ترجم هذا التقارب الى اتفاقيات امنية وعسكرية بين الطرفين والسعي المشترك لإيقاف الحرب.(٤)

شكل العام ١٩٩٠ واجتياح العراق للكويت نقطة تحول في سياسة تركيا الخارجية، خاصة وان ذلك تزامن مع تفكك الاتحاد السوفيتي وتلاشي دور تركيا التقليدي بالنسبة للغرب كخط الصد الأول لحلف الناتو، فبدأت تركيا تبحث عن دور إقليمي يعيد لها دورها الاستراتيجي على الساحة الدولية، فوقفت ضد الاجتياح العراقي للكويت وقدمت الدعم اللوجستي لقوات التحالف وكانت القاعدة لانطلاق طائرات التحالف في حربه على العراق وطبقت قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالحصار الاقتصادي المفروض على العراق وقطعت خطوط تصدير النفط العراقي وعلاقاتها الاقتصادية مع الأخير، رغم ما يعنيه ذلك من اضرار بالاقتصاد التركي، املاً في إيجاد دور مؤثر إقليمياً وعالمياً، وقد انعكس الموقف التركي من حرب الخليج

الثانية على تحســـن العلاقات الخليجية – التركية، اذ قدمت دول الخليج وفي مقدمتها المملكة العربية الســعودية مســاعدات مالية لتركيا بمليارات الدولارات، كما دعمت صــندوق الدفاع الغربي لدعم وتطوير الجيش التركي. (٥)

شهد العام ٢٠٠٢ تحولات جوهرية في سياسة تركيا الداخلية وتوجهاتها الخارجية مع وصول حزب العدالة والتنمية ذات المرجعية الإسلامية الى السلطة، حاملاً رؤى استراتيجية جديدة لمكانة تركيا الإقليمية ورغبة في إعادة ترسيم علاقاتها مع الدول الإسلامية والغربية تزامنا مع بوادر ازمة الخليج واحتلال العراق، وعلى الرغم من رفض تركيا تقديم الدعم اللوجستي واستخدام أراضيها من قبل قوات التحالف، فقد كانت لحرب الخليج مردوداتها على مسار العلاقات الخليجية التركية بما تركته من اثار سلبية تمثلت في اختلال التوازن الاثني في العراق، وبالتالي اختلال التوازن الإقليمي لصـــالح تنامي النفوذ الإيراني في المنطقة في ظل الفوضــة السياسية في العراق وهو ما اقلق الدول الخليجية خشية امتداد النفوذ الإيراني لها مما جعل الأخيرة تبحث عن قوة إقليمية توازن الدور الإيراني، فضـــلاً عن توافق وجهات نظر الطرفين فيما يخص الحفاظ على أمن وســلامة الأراضــي العراقية والاســتقرار في منطقة الخليج، من جهة أخرى كان العامل الاقتصادي حاضراً أيضا في هذه الفترة اذ ورث الحزب الحاكم في تركيا تركة اقتصادية ثقيلة وكان التوجه نحو تحســين العلاقات مع دول الخليج احد اهم الحلول لدى الحكومة لتأمين احتياجاتها النفطية التي يأتي ٩٠٪ منها من الخارج والعمل على جذب الاســتثمارات ورؤوس الأموال الخليجية الى تركيا، كما ان دول الخليج تمثل ســوقاً رائجاً ومفتوح للصــادرات التركية في مجال الانشــاءات ومواد البناء والخبرة التركية في مجال المقاولات، اما دولياً فقد وفر الوضــع الجديد في منطقة الخليج فرصــة لتركيا لإعادة ترتيب وضــعها كقوى إقليمية يعتمد عليها الغرب في حماية مصالحه في منطقة الشرق الأوسط.(٦)

ســاهمت الســياســة الخارجية لحزب العدالة والتنمية التركي في قبول تركيا إقليمياً عبر جملة من المبادئ والاســس في مقدمتها الانفتاح على جوارها القريب والبعيد، شــرقاً وغرباً بشــكل متوازي من خلال اتباع مبدأ " الدبلوماسية الناعمة " او " القوة الناعمة " وتصفير المشاكل مع دول الجوار عبر إيجاد قاعدة من الحوار وتقديم نفسها كوسيط في العديد من القضــايا الخلافية في المنطقة، هذا التحسن في العلاقات الخليجية – التركية بعد عام ٢٠٠٣ عكســه تصــاعد وتيرة الزيارات الدبلوماســية الرســمية على اعلى المســتويات، ومنها على ســبيل المثال زيارة العاهل الســعودي الملك "عبدالله بن عبد العزيز" الى انقرة في آب ٢٠٠٦ وهي الزيارة الأولى لملك السعودية منذ عام ١٩٦٦.(٧)

سعى الطرفان الى وضع علاقاتهما بشكلها الإطاري القانوني منذ عام ٢٠٠٥ بتوقيع سلسلة من اتفاقيات الشراكة الاستراتيجية كانت فاتحتها " اتفاقية التعاون الاقتصادي" التي وقعت في المنامة في ٣٠ أيار ٢٠٠٥، تبعها في ٣ أيلول من نفس العام توقيع مذكرة تفاهم شملت تطوير كافة مجالات العلاقات الثنائية سياسياً وامنياً واقتصادياً، وفي عام ٢٠٠٩ تم التوقيع على اتفاقية " الحوار الاستراتيجي الخليجي – التركي"، وهذه الاتفاقية شكلت بادرة ونقلة نوعية في طبيعة العلاقات الثنائية بين الطرفين، بهدف حل كل القضايا والخلافات الإقليمية عن طريق التشاور وتبادل وجهات النظر الذي توفره الية عمل " مجلس الحوار الاستراتيجي " اذ اتفق الطرفان على عقد اجتماعات سنوية بين وزراء خارجية تركيا ودول الخليج وبشكل دوري مرة في تركيا ومرة في الدولة الخليجية التي ترأس مجلس التعاون الخليجي.(٨)

عقدت أربعة اجتماعات وزارية للحوار الاستراتيجي بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي بين عامي (٢٠٠٨ – ٢٠١٢) بشكل دوري، اذ عقد الاجتماع الأول عام ٢٠٠٨ في المملكة العربية السعودية (جدة)، وعقد الاجتماع الثاني في إسطنبول في ٨تموز عام ٢٠٠٩، بينما عقد الاجتماع الثالث في ٢٨كانون الثاني ٢٠١٠ في الكويت، اما الاجتماع الرابع فقد عقد في إسطنبول في كانون الثاني ٢٠١٢، وجميع هذه الاجتماعات اكدت على دفع عجلة العلاقات الاقتصادية وتطويرها فضلاً عن تقارب وجهات النظر فيما يخص المواقف من القضايا الإقليمية وعلى رأسها الملف النووي الإيراني وما يمثله من تهديد امني للمنطقة، ودعم القضية الفلسطينية، وضرورة الحفاظ على أمن وسلامة الأراضي العراقية والدعوة الى نبذ العنف في سوريا وليبيا والانتقال السلمي للسلطة في البلدان العربية التي تشهد حراكاً شعبياً.(٩)

كان عام ٢٠١١ عام التحولات المهمة التي القت بضلالها ليس فقط على العلاقات الخليجية – التركية بل على عموم العلاقات الدولية الإقليمية والعالمية، اذ أدخلت الثورات التي شهدتها بعض الدول العربية (الربيع العربي) المنطقة في اعتبارات جديدة فرضت عليها إعادة تحالفاتها الاستراتيجية خاصة بعد ان استطاعت هذه الثورات الإطاحة بحكومات كان لها ارتباطاتها وعلاقاتها الخارجية، مما فرض على القوى الإقليمية (تركيا، ايران، دول الخليج) والقوى الدولية الكبرى (روسيا، الولايات المتحدة الامريكية، الصين، الاتحاد الاوروبي) إعادة صياغة تحالفاتها الاستراتيجية وفق ما يحفظ مصالحها في ظل الوضع الجديد، فبالنسبة لتركيا فقد وفرت لها الثورات التي شهدتها المنطقة العربية فرصة لتقدم نفسها بوصفها طرفاً إقليمياً مؤيداً لهذه الثورات ومطالب الشعوب المنتفضة من اجل إيجاد بيئة ديمقراطية والحصول على علاقات جوار اكثر متانة اذا استطاعت هذه الثورات المجيء بحكومات جديدة، اما دول الخليج فقد كانت

حذرة في دعمها للحراك الثوري في البلدان العربية، خوفا من انتقال موجة الثورات الى بلدانها أولاً، ومجيء حكومات ذات طابع إسلامي ثانياً.(١٠)

دخلت العلاقات التركية – الخليجية بعد عام ٢٠١١ في مرحلة جديدة اتسمت بانقسام البيت الخليجي في علاقاته مع تركيا ما بين التوافق والعلاقات الاستراتيجية كما في الحالة القطرية او العلاقات الحسنة المتسمة بالحذر كما في علاقات تركيا مع السعودية او الكويت والبحرين، او العلاقات المتأزمة حد القطعية كما هو الحال مع دولة الامارات العربية المتحدة، على خلفية مواقف الطرفين من الثورات العربية وطبيعة تعاطي كل دولة مع هذه الثورات؛ وتجدر الإشارة الى أن الموقف الخليجي من الثورات العربية كان متوافقاً مع الموقف التركي حتى عام ٢٠١٢، اذ كان اول خلاف في المواقف بين الطرفين عند وصول جماعة الاخوان المسلمين الى السلطة في مصر، اذ دعمت تركيا حكم الاخوان في مصر بينما عارضة اغلبية دول الخليج، اثر اختلاف المواقف تجاه احداث الثورات العربية فضلاً عن أمور أخرى على تراجع العلاقات الخليجية– التركية اذ علقت اجتماعات (مجلس الحوار الاستراتيجي) واقتصرت العلاقات الثنائية على العلاقات الاقتصادية في اغلبها.(١١) فقد استانفت الاجتماعات الوزارية لمجلس الحوار الاستراتيجي الخليجي – التركي في دورته الخامسة في الرياض بعد انقطاع لاربع سنوات، وقد ناقش الاجتماع الذي حضره وزير الاقتصاد التركي، اخر المستجدات على الساحة الإقليمية والقضايا ذات الاهتمام المشترك، كما شهد عام ٢٠١٧ عقد (١٢) قمة خليجية – تركية جمعت الرئيس التركي رجب طيب اردوغان بقادة دول الخليج منها ٦ مع قادة المملكة العربية السعودية و٤ مع امير قطر (تميم ال ثاني) ولقاء مع امير الكويت " صباح الأحمد الجابر " واخر مع " حمد بن عيسى ال خليفة " ملك البحرين.(١٢)

المبحث الثاني: الثورات العربية عام ٢٠١١م وتأثيرها على العلاقات الخليجية–التركية

أ- الثورة المصرية :

بعد ان بدأت أولى ثورات الربيع العربي في تونس، انتقلت جذوتها الى مصر، فبدأت الثورة المصرية بتظاهرات احتجاجية يوم ٢٥ يناير كانون الثاني ٢٠١٠ بدعوة وجهها عدد من الشباب والنشطاء على شبكات التواصل الاجتماعي تحت عنوان " كلنا خالد سعيد " وهي صفحة انشأها عدد من النشطاء بعد مقتل شاب في شوارع مدينة الإسكندرية على يد قوات الامن المصرية من جراء التعذيب بتاريخ حزيران ٢٠١٠، وقد دعت هذه الصفحة المصريين الى التظاهر سلمياً احتجاجاً على سوء الأوضاع السياسية

والاقتصادية والمطالبة بحقوق مشروعة في مقدمتها العدالة الاجتماعية وضمان الحريات ووضع خطط للإصلاح الاقتصادي تضمن للشعب المصري حياة كريمة، وقد حددت الصفحة أماكن التجمع ووقته، فخرجت المظاهرات في اغلب المدن المصرية " القاهرة ، الإسكندرية، الإسماعيلية، السويس، الشرقية، الغربية، الفيوم، الجيزة، أسوان، بني سويف، المنيا، أسيوط، شمال سينا ".[١٣]

مرت الثورة المصرية بثلاث مراحل، تمثلت المرحلة الأولى بتولي المجلس العسكري للحكم (٢٠١١-٢٠١٢)، بينما المرحلة الثانية تمثلت في تولي الاخوان المسلمين للحكم في مصر لأول مرة بعد انتخابات ٢٠١٢ وانتخاب " محمد مرسي " رئيسا لمصر (٢٠١٢-٢٠١٣)، ثم الفترة الثالثة بعد قيام ثورة ٣٠ حزيران التي أطاحت بحكومة الاخوان وتولي الرئيس الحالي "عبد الفتاح السيسي " للحكم عام ٢٠١٣، اذ اختلفت الأطراف الدولية في طبيعة تعاطيها مع كل فترة، فبالنسبة لتركيا فقد اتسم موقفها في الفترة الأولى بتأييد ثورة ٢٥ يناير، (بعد نجاح الثورة في تونس تبنت تركيا استراتيجية ثابتة في دعم الثورات العربية واستغلال الفرصة لإيجاد دور إقليمي اكبر واكثر تأثيراً، خاصة انها حتى فترة قيام الثورات كانت تعد نموذجاً ديمقراطياً في المنطقة، ويبدو ان تركيا استشعرت نجاح هذه الثورات بعد ان أصبحت الأنظمة الحاكمة عبئا على شعوبها وان التغيير لا محال انه سيأتي بأنظمة جديدة ولابد لتركيا ان تكون داعمة لهذه الأنظمة ومؤثرة فيها)، واخذ التأييد التركي للثورة وتيرة متصاعدة وتحول من مجرد تأييد الى تقديم نصائح ومطالبات بالتغيير، الأمر الذي عدته الحكومة المصرية تدخلاً في شأنها الداخلي، ففي بداية الثورة دعا رئيس الوزراء آنذاك " رجب طيب اردوغان " ووزير الخارجية " احمد داؤود اوغلوا في ٢شباط ٢٠١١ الحكومة المصرية الى الاستجابة السريعة لمطالب الشعب والعمل على توفير الحريات والعدالة وتبني إصلاحات جذرية وحقيقية، ومع تصاعد حدة الثورة واحداثها والمطالبة بتنحي الرئيس المصري " حسني مبارك"، وجه اردوغان في خطاب له اثناء اجتماع المجلس الوطني التركي (البرلمان) رسالة واضحة الى الرئيس المصري مطالبا إياه بتغليب المصلحة العامة والحفاظ على هيبة الدولة ومنع انهيارها وضرورة تسليم السلطة الى حكومة انتقالية تضمن تعديل الدستور واجراء انتخابات نزيهة مذكراً إياه بان البشر فانون قائلا :" سيد مبارك ... اريد ان اقدم توصية خاصة للغاية ... كلنا سنموت ونسأل عما تركناه وراءنا ونحن كمسلمين سنوضع في حفرة حجمها لا يزيد عن مترين مكعبين "[١٤]، وبعد استلام المجلس العسكري للحكم دعا اردوغان في ٢شباط ٢٠١١ الى ضرورة الإسراع في اجراء انتخابات حرة عادلة، وتأكيداً لدعم تركيا للثورة المصرية وحرصها على إقامة علاقات حسنة مع مصر زار الرئيس التركي "عبد الله كول "

مصر في اذار ٢٠١١ وكانت اول زيارة لرئيس دولة الى مصر بعد الثورة مما اكسبها أهمية بالغة، اعقبها زيارة وزير خارجية تركيا " داؤود اوغلوا" الى مصر في ١١ نيسان، لكن اهم هذه الزيارات هي زيارة رئيس الوزراء التركي " رجب طيب اردوغان " الى مصـــر في أيلول ٢٠١١ برفقة (٢٥٠) من رجال الاعمال الاتراك وتوقيع (١٠) اتفاقيات تجارية، ومنح مصـــر قرض تركي بقيمة مليار دولار يقسـم على دفعتين (تشـرين الأول ٢٠١١ وكانون الثاني ٢٠١٣)، كما القى اردوغان خطاب في دار الاوبرا المصـرية مقدما التعازي لذوي الشهداء ومعرباً عن استعداد تركيا لتقديم الدعم والمشورة لمصر.[١٥]

اما في المرحلة الثانية فقد ازدادت وتيرة الدعم التركي لمصـر بعد وصـول الاخوان المسـلمين الى السلطة لأول مرة في تاريخهم، (تعد تركيا من اهم الدول الداعمة لهذا التنظيم وتستضـيف على أراضـيها اجتماعات وقيادات اخوانية)، اذ حظيت حكومة الاخوان بدعم تركي عالي المسـتوى تماشـياً مع سـياسـة حزب العدالة والتنمية في دعم أحزاب سـياسـية اسـلامية في الوصـول الى السـلطة في الدول العربية التي شهدت ثورات، وبناء عليه ازدادت وتيرة الزيارات الرسمية بين الطرفين والتي ضمت فضلاً عن شخصيات سـياسـية رجال اعمال وتم التوقيع خلالها على (٢٧) اتفاقية ومذكرة تعاون في كافة المجالات، وعسـكرياً أجريت مناورات بحرية " بحر الصـــداقة ١" في المياه الإقليمية التركية بين القوات البحرية التركية والمصرية، و" بحر الصداقة ٢" في ٧-١٤ تشرين الأول ٢٠١٢ في المياه الإقليمية المصرية.[١٦]

أما في المرحلة الثالثة من الثورة المصـــرية وهي الإطاحة بحكم الإخوان المســـلمين في ٣٠حزيران٢٠١٣، فقد وقفت تركيا بالضـــد منها معتبرة إياها انقلاباً عســـكرياً على الديمقراطية، وبدأ المسؤولون الاتراك بأطلاق تصريحات ضد الرئيس الجديد لمصر " عبد الفتاح السيسي" وتم طرد السفير المصري من تركيا والسفير التركي في مصر في تشرين الثاني عام ٢٠١٣.[١٧]

اما موقف دول الخليج التي تربطها مع حكومة حسني مبارك علاقات وثيقة فقد اتسم موقفها بالفتور اتجاه ثورة ٢٥ يناير باســـتثناء (قطر)، اذ أبدت دول الخليج موقفاً محافظاً خوفاً من ان يطال أي تغيير ثوري حكمها، فكان الإطاحة بمبارك سبباً لتوتر العلاقات بين مصـر ودول الخليج وعلى رأسـها السـعودية والكويت والامارات، بينما أثارت المرحلة الثانية وتولي الاخوان لحكم مصـــر حفيظة الدول الخليجية اكثر من غيرها، اذ يشكل حكم الاخوان في دولة لها ثقلها الإقليمي مثل مصر سابقة وتحدياً وتهديداً أمنياً لدول الخليج بحكم عقيدة الامة الإسلامية لدى الاخوان ومدى شرعية الحكم في دول الخليج، هذا الفتور والتوتر يعكسه انعدام الزيارات المتبادلة اذ لم يزر أي مسؤول خليجي مصر للفترة من حزيران ٢٠١٢ الى حزيران

٢٠١٣، على الرغم من زيارات المسؤولين المصريين لدول الخليج، ومما ساهم من قلق دول الخليج توجه حكومة الإخوان في مصر لإقامة تحالف مع ايران مما شكل تهديداً حقيقياً لدول الخليج.(١٨)

اما في المرحلة الثالثة (ثورة ٣٠ حزيران وحكم السيسي)، فقد ايدت دول الخليج المعارضة المصرية ضد حكم الاخوان خاصة السعودية والامارات اللتان قدمتا لعبد الفتاح السيسي تعهدات بدعم الجيش المصري مادياً ولوجستياً في حال تراجعت حكومة الولايات المتحدة او قلصت مساعداتها السنوية للجيش المصري، كما تعهدت الدولتان بانها ستحول مليارات الدولارات في حال تم الإطاحة بحكم الاخوان لدعم الاقتصاد المصري " بلغ هذا الدعم الخليجي في الأسبوع الأول بعد الإطاحة بمرسي ١٢ مليار دولار من السعودية والامارات والكويت".(١٩)

بناء على ما تقدم فان المرحلة الأولى من الثورة لم تحمل تأثيراً يذكر على طبيعة العلاقات الخليجية –التركية، بينما كان للمرحلة الثانية والثالثة تأثيراً كبيراً على تلك العلاقات بسبب دعم تركيا للإخوان المسلمين يقابله دعم دول الخليج للجيش المصري للإطاحة بحكم الإخوان، اذ أثار الدعم التركي للإخوان المسلمين " التحالف التركي الإخواني " حفيظة دول الخليج، اما المرحلة الثالثة فقد تسببت في شرخ للعلاقات الخليجية – التركية بعد وقوف تركيا ضد الإطاحة بحكم الاخوان مقابل الدعم الخليجي للقوى المعارضة للإخوان وبالتالي انضمام مصر الى المحاور الإقليمية مع السعودية والامارات في الوقت الذي ساءت علاقاتها مع تركيا حد طرد السفراء في كلا البلدين على خلفية تصريحات دبلوماسية تركية ضد الثورة في مصر، وهو ما جعل الثورة المصرية سبباً في توتر العلاقات الخليجية – التركية.(٢٠)

ب–الازمة السورية وتأثيراتها على العلاقات الثنائية :

تعد الازمة السورية من ابرز الاحداث التي اثرت على طبيعة العلاقات الدولية بعد ان تجاوزت كونها ثورة شعبية وشأن داخلي الى ازمة إقليمية ودولية، نتيجة تدخل دول وقوى إقليمية ودولية في مساندة هذا الطرف او ذاك من اطراف الازمة السورية.

هناك جملة من العوامل والمحددات التي رسمت سياسة تركيا ودول الخليج تجاه الازمة السورية. فبالنسبة لدول الخليج فقد ساءها تنامي الدور الإيراني في المنطقة بعد تنامي دورها في العراق، وتوسع نفوذها وقربها من تحقيق الهلال الشيعي الممتد من أفغانستان الى البحر المتوسط، خاصة بعد ما شهدته لبنان من اسقاط حكومة سعد الحريري في كانون الثاني عام ٢٠١١ وفشل اتفاق الدوحة الذي يهدف الى

انهاء حالة الفوضى الدستورية في لبنان ٢٠٠٨، فضلاً عن تنامي النفوذ الإيراني الداعم للحوثيين في اليمن، ومحاولة ايران التدخل في بعض دول الخليج بحجة حماية الأقليات الشيعية كما حدث في البحرين.(٢١)

اما تركيا فان محددات سياستها تجاه الازمة السورية تتمحور حول أسباب سياسية واقتصادية وجيوسياسية، فسياسياً ارادت تركيا ان تكون المثل والمرجع السياسي للحركات الإسلامية والمعارضة في المنطقة، كما انها ارادت ان تكون صاحبة الكلمة العليا في حال استطاعت هذه التيارات الوصول الى السلطة في سوريا وغيرها من دول المنطقة، اما من الناحية الاقتصادية فان سوريا تشكل طريقا رئيسيا للبضائع التركية الى الأسواق العربية وخاصة الخليجية منها ووجود نظام جديد في دمشق مرتبط بعلاقات وثيقة مع تركيا يضمن للأخيرة تدفق بضائعها وتجارتها بانسيابية الى هذه الأسواق، اما جيوسياسيا فقد رأت تركيا ان تنامي الدور الإيراني في كل من العراق وسوريا سيحيطها بهلال إيراني يمتد من حدود أرمينيا الى البحر المتوسط، لذا رأت تركيا في قيام الثورة السورية فرصة سانحة لعرقلة هذا الهلال الإيراني وتصحيح موازين القوى لصالحها من خلال استبدال حكومة بشار الأسد الموالية لإيران بحكومة حليفة لها، فضلاً عن عرقلة سوريا بضغط من روسيا لمد خطوط نقل الغاز من قطر الى تركيا عبر أراضيها.(٢٢)

من الملاحظ تقارب المحددات الخليجية والتركية تجاه الازمة السورية مما انعكس على تقارب وجهات النظر في اغلب الأحيان تجاه هذه الازمة، اذ مرت كل من السياسيتين في تعاملها مع الازمة السورية بثلاث مراحل :(٢٣)

١- (من اذار – اب ٢٠١١) وفي هذه المرحلة لم يكن الموقف الخليجي واضحاً او موحداً ضناً منهم بان الحكومة السورية ستحتوي الموقف، وكانت السمة الغالبة في هذه الفترة التناقض بين ما تطرحه وسائل اعلام خليجية سواء مرئية مثل قناتي "العربية والجزيرة " او مقروءة مثل الصحف التي كانت تؤيد الثورة وتقف الى جانبها، مقابل مواقف فردية من دول الخليج والاكتفاء بالموقف الرسمي بالدعوة للحوار الوطني وتقديم النصح للحكومة السورية بضرورة الاخذ بأسباب الإصلاح والمبادرة الى تبادل الاتصالات مع الحكومة السورية ومن هذه الاتصالات " اتصال امير الكويت في ٢٧ /اذار/٢٠١١ والعاهل السعودي وملك البحرين في ٢٠١١/٣/٢٨ ثم امير قطر في ٢٠١١/٣/٣٠" وأيضا زيارة وزراء خارجية بعض دول الخليج الى سوريا " وزير خارجية قطر في ٢/نسيان/٢٠١١، ووزير خارجية الامارات في ٢٠١١/٤/٢٤ ثم في ٢٠١١/٥/٢، ووزير خارجية

البحرين في ٢٠١١/٥/٧ "، وتحت ضغط الدعم الشعبي الخليجي للثورة السورية تشكلت في الكويت " الرابطة الخليجية للتضامن مع الشعب السوري " وضمت شخصيات اكاديمية وإعلامية وسياسية في مختلف دول الخليج، وهي تسعى بشكل سلمي لوقف اضطهاد الشعب السوري.

٢- (من اب٢٠١١- كانون الثاني٢٠١١) كانت المجزرة التي ارتكبها النظام السوري في " حماة " في ٣١/تموز/٢٠١١ والتي دخلت بعدها الازمة السورية في منعطف خطير نقطة تحول في الموقف الخليجي من الفردية الى الموقف الجماعي، وقد ساهم في وحدة الموقف الخليجي مواقف وتصريحات سابقة لمسؤولين خليجيين، اذ صرح العاهل السعودي في ٧/اب/٢٠١١ بأن " ما يجري بسوريا امر غير مقبول واكبر من ان تبرره الأسباب " مطالباً النظام السوري بوقف قمع الثوار، ثم تم استدعاء سفراء كل من قطر والبحرين والسعودية والكويت في دمشق لغرض التشاور، وتحول الموقف الخليجي من ابداء النصح والمشورة الى مطالبة الأسد بالتنحي عن الحكم، وقدمت الامارات عرض باستضافة الرئيس السوري وعائلته على أراضيها في حال تنحيه عن الحكم، وقد شهدت هذه الفترة اصدار بيانات مساندة للثوار وللمجلس الوطني السوري.

٣- (ما بعد كانون الأول ٢٠١٢ - .....) : بناءا على تطورات الازمة السورية شهدت هذه الفترة تصاعد الخطاب الخليجي ضد النظام السوري، وتميز في ذلك الموقف القطري الداعي الى تشكيل قوة عربية بدلاً عن التدخل الدولي الغرض منها ادخال مساعدات إنسانية وانشاء مناطق أمنة ومراقبة وقف اطلاق النار، وكذلك الدعوة الى تسليح المعارضة السورية ودعمها مالياً، وتشابه الموقف السعودي أيضا مع الموقف القطري في هذه الفترة، موجهة انتقادات الى الفيتو الروسي والصيني في مجلس الامن، وامام استمرار العنف في سوريا اعلن "الملك عبدالله" يوم ٢٥ شباط ٢٠١٢ عدم جدوى الحوار مع النظام السوري وبالتالي رفع الشرعية عنه وقطع كل العلاقات مع الأخيرة والدعوة الى تسليح المعارضة تشاركها في ذلك الكويت، اما الامارات فقد اكتفت بتجميد عضوية سوريا في البرلمان العربي ومتابعة الدعوة الى حل سلمي، واذا ما تتبعنا الموقف التركي وجدناه يشابه في مراحله الموقف الخليجي من ناحية مروره بثلاث مراحل تدرجت تبعا لتطور الاحداث من مرحلة النصح واتباع الدبلوماسية التي بدأت مع بداية الازمة، اذ عملت تركيا على مخاطبة الحكومة السورية ومحاولات اقناعها بأجراء اصلاحات شاملة مع استعداد تركي لتوفير المساعدة لتحقيق الاصلاحات المرجوة، مع حرص تركيا على اصدار بيانات رسمية تحث على الاصلاح وتؤكد حرص تركيا على وحدة وسلامة الأراضي السورية، وقد عززت تركيا هذه الجهود بأرسال وفود دبلوماسية وأمنية لتقديم النصح وابداء المساعدة.[٢٤] اما المرحلة الثانية فهي مرحلة

تصعيد الخطاب السياسي والتي بدأت بعد ان فشلت الدبلوماسية التركية في حمل النظام السوري للقيام بإصلاحات شاملة بل ان النظام السوري انتهج أسلوباً عدائياً ضد المحتجين، عندها بدء الخطاب التركي يأخذ وتيرة متصاعدة تتصف بالحدة والانتقاد العلني لممارسات النظام السوري ضد المتظاهرين، وتزامناً مع هذا التصعيد استضافت تركيا مؤتمرات المعارضة السورية على اراضيها، وتحولت المطالب التركية من الإصلاح الى المطالبة تنحي الرئيس السوري بشار الأسد، فيما كانت المرحلة الثالثة مرحلة التدخل العسكري التركي في سوريا وتنقسم هذه المرحلة بدورها الى قسمين، الاول تدخل عسكري غير مباشر عن طريق دعم المعارضة السورية وتبني تدريبها على الاراضي التركية وبالتعاون والتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية والتي استمرت من ٢٠١١ حتى ٢٠١٥، اما القسم الثاني فهو التدخل العسكري التركي المباشر منذ عام ٢٠١٦ فيما عرف بعملية درع الفرات في آب ٢٠١٦ لمساندة فصائل المعارضة السورية وطرد تنظيم (داعش) من مدينة جرا بلس السورية، تبعتها عملية غصن الزيتون في العام ٢٠١٨ في ٢٠ كانون الاول الى جانب الجيش السوري الحر لطرد عناصر حزب العمال الكردستاني PKK من مدينة عفرين السورية [٢٥]

كان لتفاعلات الازمة السورية انعكاساته على العلاقات الخليجية– التركية حيث تراوحت بين التفاهم تارة والافتراق تارة أخرى، فقد شكل الخوف من تنامي الدور الإيراني في سوريا والرغبة في اسقاط النظام السوري نقطة التقاء بين الطرفين، اذ سعى الطرفان الى دعم المعارضة السورية بشكل عام للإطاحة بالنظام السوري لكن افترقا في تحديد فصائل المعارضة التي تدعمها ففي حين اتفق الطرفان على دعم الجيش السوري الحر واستضافت تركيا القوات العسكرية التابعة للجيش الحر على أراضيها وتبنت تدريبه ودعمه لوجستياً وتم انشاء قاعدة عسكرية على الحدود مع سوريا بالتعاون مع السعودية وقطر لتقديم الدعم، كانت قطر تحتضن المكتب السياسي لهذا التنظيم، مع دعم تركي – قطري لفصائل إسلامية وعلى رأسها تنظيم الاخوان المسلمين والفصائل القريبة منه ، في الوقت الذي دعمت دول الخليج الأخرى وعلى رأسها المملكة العربية السعودية والكويت والامارات فصائل معارضة اكثر اعتدالاً.[٢٦]

وفي مرحلة تالية وتحديداً من ٢٠١٥ وحتى ٢٠١٧ شهدت الساحة السورية تنسيق المواقف بين دول الخليج وتركيا خاصة بعد تولي الملك سلمان لمنصب العاهل السعودي في كانون الثاني ٢٠١٥ والتقارب مع الجانب التركي برعاية أمريكية، وتجدر الإشارة الى ان الموقف السعودي يدور في فلكه مواقف دول

الخليج الأخرى مثل الكويت والامارات والبحرين مع اختلاف طبيعة التعاطي مع الازمة السورية، ففي حين اختارت السعودية وقطر دعم قوى المعارضة السورية مالياً وعسكرياً اكتفت بالاستنكار، بينما اخذت الكويت على عاتقها الجانب الإنساني. وكان ابرز مظاهر التقارب الخليجي التركي فيما يخص سوريا هو تشكيل " الهيئة العليا للمفاوضات في كانون الأول ٢٠١٥ ، الذي انبثق عن مؤتمر الرياض" والتي ضمت في تشكيلتها كافة فصائل المعارضة المعتدلة بكل توجهاتها سواء المحسوبة على دول الخليج او المحسوبة على تركيا مع ابعاد الفصائل الكردية التي تعدها تركيا " فصائل إرهابية " اما من ناحية الدعم العسكري فقد شهدت هذه الفترة تقديم الدعم العسكري لعدد من الفصائل حتى لو كانت فصائل إسلامية قريبة من "الاخوان" لكن قادرة على تحقيق إنجازات على الأرض، وبعد ان كان الدعم الخليجي مقتصراً على فصائل في جنوب سوريا اصبح يشمل المعارضة في الشمال السوري من خلال تنسيق سعودي–تركي–قطري. وفي هذا السياق جاء الدعم الخليجي لأول عملية عسكرية تركية على الأراضي السورية " درع الفرات " ضد الاكراد وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش).[٢٧]

بعد ٢٠١٧ برزت تناقضات عديدة في سياسة الطرفين تجاه الازمة السورية أدت الى القضاء على التعاون الثنائي فيما يخص الازمة السورية، اذ كان للتقارب التركي مع روسيا وايران ضمن مسار استانا وتخلي تركيا عن المطالبة بتنحي الأسد خاصة بعد التدخل الروسي الذي رجح كفة النظام السوري مع استمرار التوتر بين ايران ودول الخليج، كذلك اقتصار الدعم التركي على دعم العمليات الموجهة ضد " قوات سوريا الديمقراطية (قسد) " و " وحدات حماية الشعب الكردي (ypg)"، وفي المقابل بدأت دول خليجية(السعودية والامارات) بتقديم الدعم لهذه الفصائل الكردية.[٢٨]

ويتضح الاختلاف بين الطرفين من الموقف الخليجي باستثناء (قطر) من العمليات العسكرية التركية في الأراضي السورية في تشرين الاول٢٠١٩ " عملية نبع السلام "، اذ ادانت السعودية والامارات العملية وجاء في البيان الرسمي السعودي " نعرب عن ادانتنا للعدوان الذي يشنه الجيش التركي على مناطق شمال شرق سوريا، وهو تعدي سافر على وحدة واستقلال وسيادة الأراضي السورية " معبرة عن " قلق المملكة تجاه هذا العدوان، بوصفه يمثل تهديدا للأمن والسلم الإقليمي " كما شدد على " ضرورة ضمان سلامة الشعب السوري الشقيق واستقرار سوريا وسيادتها ووحدة أراضيها " وأضاف البيان " بصرف النظر عن الذرائع التي تسوقها تركيا فان هذا العدوان على شمال شرق سوريا له انعكاساته السلبية على

أمن المنطقة واستقرارها، خاصة تقويض الجهود الدولية في مكافحة تنظيم داعش الإرهابي في تلك المواقع "، وجاء بيان الخارجية الإماراتية داعما للموقف السعودي اذ صرحت " تدين الامارات بأشد العبارات العدوان العسكري التركي، اذ ان هذا العدوان يمثل تطوراً خطيراً واعتداءً صارخاً وغير مقبول على سيادة دولة عربية شقيقة بما يتنافى مع قواعد القانون الدولي، ويمثل تدخلا صارخا في الشأن العربي ".[٢٩]

بناء على ما تقدم فان تغيير المواقف وتأثير الازمة السورية على العلاقات الخليجية – التركية، لم يكن لدعم القضية او الايمان بمطالب شعبها بقدر ماهي مواقف مترتبة على انعكاس الاحداث على مصالحهما وتغيير هذه المواقف تبعاً للظروف المحيطة بها.

ج- الازمة الليبية:

تعد ليبيا احدى حلقات الثورات العربية في عام ٢٠١١، اذ شهدت في ١٥ كانون الأول ٢٠١١، سلسلة من الاحتجاجات في بعض مدن ليبيا، وفي ١٤ شباط ٢٠١١ انتقلت التظاهرات والاحتجاجات الى مدن ليبيا الأكثر أهمية مثل بنغازي وطرابلس والبيضاء للمطالبة بإصلاحات اقتصادية وسياسية ومع ازدياد حدة التظاهرات استخدم النظام الليبي العنف ضد المتظاهرين، ومثلما كان للثورة المصرية والسورية انعكاساتها الدولية فقد كان للثورة الليبية أيضاً انعكاساتها التي حولتها من ثورة داخلية الى ازمة دولية تشترك فيها عدة اطراف دفاعاً او طمعاً في مصالح استراتيجية يوفرها موقع ليبيا الاستراتيجي واحتواء أراضيها على ثروات وموارد طبيعية، وبعد مرور اكثر من (١٠) سنوات على بداية الثورة أصبحت ليبيا ابرز قضايا الخلاف بين دول الخليج وتركيا.

منذ اندلاع التظاهرات في ليبيا حرصت تركيا على الالتزام بمبدأ " عدم انتاج رد فعل " ولم تصدر أي بيان او موقف رسمي تجاه الثورة او الحكومة الليبية، نظراً لعلاقاتها الاقتصادية والسياسية الحسنة مع نظام " معمر القذافي " الأمر الذي اوقعها في ازدواجية المواقف تجاه الثورات العربية، اذ وصل مستوى التبادل التجاري بينهما في عام ٢٠١٠ الى قرابة (٩,٨) مليار دولار وأعلنت ليبيا انها رصدت (١٠٠) مليار دولار كاستثمارات للشركات التركية حتى عام ٢٠١٣، وفي نفس الفترة (٢٠١٠) دخل قرابة (١٦٠) مشروع استثماري تركي حيز التنفيذ في ليبيا، اما سياسياً فان العلاقات الثنائية بينهما توصف بالاستراتيجية والهامة والتي ترجع الى وقوف ليبيا الى جانب تركيا اثناء الازمة القبرصية عام ١٩٧٤، وكان اوج عهدها بعد تسنم حزب العدالة والتنمية زمام الأمور في تركيا، وبناء على هذه المعطيات فقد رأت تركيا في دعوة

الدول الغربية لتدخل الناتو عسكرياً في ليبيا على انه موجه ضد مصالحها ووجودها في منطقة شمال افريقيا وشرق المتوسط، رغم ذلك فقد رضخت تركيا لمطالب حلف الناتو وضغط الموقف الشعبي التركي المساندة للثورة الليبية، وخوفاً من استغلال المعارضة للموقف واتخاذ ذريعة ضد الحزب الحاكم في الانتخابات البرلمانية في حزيران ٢٠١١، واتهامه بتجاهل الجبهة الغربية الداعم الاستراتيجي لتركيا لصالح نظام "دكتاتوري " في الشرق الأوسط، وهنا يتضح الموقف التركي البراغماتي المتوافق مع السياسات الغربية في الموازنة بين حسابات الربح والخسارة في مواقفها تجاه القضايا الخارجية، لذلك فقد وافقت تركيا على الحظر الجوي وتدخل الناتو لحسم الأمور في ليبيا لصالح الثورة.(٣٠)

وأما بالنسبة لدول الخليج فعلى الرغم مما شهدته العلاقات الخليجية الليبية قبيل الثورة من تعاون وتقارب فقد وقفت دول الخليج منذ البداية مع الثورة الليبية وطالبت بتدخل عسكري مباشر في ليبيا لإسقاط نظام القذافي، ويرى محللون ان هذا الموقف الخليجي الذي تجاوز الأدوات السياسية والدبلوماسية لحل الوضع في ليبيا والمطالبة بتدخل عسكري انما مدفوع بأربع عوامل هي:(٣١)

١- طبيعة الثورة الليبية التي ميزتها عن باقي الثورات العربية، اذ اتجهت منذ اندلاعها الى صراع عسكري محدد الأهداف، فالثوار هدفهم اسقاط النظام الليبي والأخير كان هدفه القضاء على الثورة بشكل تام خاصة وانه لا يملك قاعدة شعبية مساندة، مما أدى الى انضمام المدن الليبية تباعا الى صف الثورة.
٢- عدم وجود علاقات حسنة سابقة بين النظام الليبي ودول الخليج، ولم يكن التحسن الطفيف بعلاقاتهما في السنوات الأخيرة كفيل بأنهاء الخلاف "السعودي-الليبي" والذي كان ابرز مظاهره الكشف عن تخطيط النظام الليبي لعملية اغتيال الملك عبد الله بن عبد العزيز، وبالتالي فانه ليس لدول الخليج مصلحة من بقاء نظام القذافي.
٣- الهاجس الخليجي من تكرار المشهد العراقي في ليبيا، الذي غاب عنه الدور العربي بصورة عامة والدور الخليجي بصورة خاصة وبالتالي كانت دول الخليج تأمل في مشاركة فعالة على الأرض في ليبيا، خاصة وان موقع ليبيا الاستراتيجي على البحر المتوسط، فضلا عن تنافس الدول الأوروبية للسيطرة على ليبيا لما تملكه من ثروات يأتي النفط في مقدمتها اذ يقدر احتياطي النفط الليبي ب (٣٦) مليار برميل، وهذا يعني ان سيطرة أي دولة غربية يعني السيطرة والتحكم بأسعار النفط.

٤- التوجه الجديد لدول الخليج الذي بدأ واضحاً انه يشهد تصاعداً خارجياً بعد ان كانت سياسة هذه الدول ناشطة من خلال مجلس التعاون الخليجي الذي مثل تعاون عربي فرعي ظل معنياً بالدرجة الأولى بعلاقاته مع كل من العراق وايران، الا ان هذه السياسة اخذت تتطور مع قيام الثورات العربية ليصبح في قلب المشهد العربي، خاصة بما تشكله من قوة اقتصادية وإعلامية تتمكن من تغيير مجريات الأمور على الساحة العربية.

على عكس الموقف التركي الذي التزم الصمت في بداية الثورة، كانت الدول الخليجية تشهد تحركا دبلوماسيا واسعا تجاه الثورة منذ البداية، اذ دعا مجلس التعاون الخليجي في ٣ اذار ٢٠١١ مجلس الامن الدولي لفرض منطقة حظر الطيران فوق ليبيا لحماية الليبيين، وكذلك دعوة وزراء الخارجية العرب الى الاجتماع لمناقشة التطورات الليبية ومشاركة دول الخليج في الاجتماعات الدولية التي ناقشت الازمة الليبية بل واستضافت بعضها، والتي كان من نتائجها تشكيل مجموعة اتصال دولية حول ليبيا وكانت قطر مقر اجتماعها الأول, كما وفرت دول الخليج الغطاء العربي لعمليات حلف الناتو وحثت الدول العربية على انتهاج نفس النهج، وكانت قطر اول دولة عربية وخليجية تبادر الى دعم الثوار مالياً وعسكرياً، وأنشاء غرفة عمليات خاصة في المنطقة الغربية من ليبيا بمساعدة الامارات، كما اعترفت قطر بالمجلس الانتقالي الليبي ممثلاً شرعياً للبلاد في ٢٨ اذار ٢٠١١ عقب استقبالها لرئيس المجلس " مصطفى عبد الجليل " في ١٧ شباط ٢٠١١، ثم تبعتها بقية دول الخليج بالاعتراف بالمجلس الانتقالي، اذ اعترفت الكويت به فضلاً عن تقديم مساعدات إنسانية، استمر الدعم الخليجي للثوار وللمجلس الانتقالي الليبي حتى سقوط نظام القذافي بمقتله.(٣٢)

بمقتل القذافي وتولي المجلس الانتقالي للحكم في ليبيا نجحت الثورة الليبية في تحقيق هدفها الأول، لتبدأ بعدها مرحلة جديدة في السياسات الدولية تجاه ليبيا، اذ ركزت تركيا خلال هذه الفترة وحتى عام ٢٠١٤ على محاولات استعادة علاقاتها مع ليبيا عن طريق دعم الاستقرار والدعوة الى انشاء حكومة مركزية، اذ أدت الفوضى بعد مقتل القذافي وبوادر الحرب الاهلية الى الحاق الضرر بالمصالح والاستثمارات التركية، وقد اتبعت دول الخليج أيضاً خلال هذه الفترة أسلوب تعزيز العلاقات الاقتصادية والتوسع في عقد الاتفاقيات الاستثمارية في ليبيا.(٣٣)

غير ان تصـــاعد وتيرة الحرب في ليبيا جعلت المواجهة بين دول الخليج وتركيا وجها لوجه، ولفهم طبيعة الخلاف الخليجي التركي في ليبيا لابد من التعرف على اهم الفرقاء الليبيين، فمنذ عام ٢٠١٤ قسمت ليبيا الى قسمين او أصبحت مقسمة بين حكومتين الاولى شرقية والأخرى غربية، حكومة الوفاق التي تعترف الأمم المتحدة رسميا بها وتقبل بها العديد من الدول كسلطة شرعية على الجزء الغربي من ليبيا وبضمنها العاصمة طرابلس، والثانية هي القوة العسكرية التي شكلها الجنرال خليفة حفتر وسميت " بالجيش الوطني الليبي " والتي تسيطر على الجزء الشرقي الغني بالنفط ولأجل إعطاء الشرعية للأخير فقد شكل حفتر تنظيم سياسي اسماه مجلس النواب، وعلى الرغم من عدم اعتراف الأمم المتحدة بالتشكيل التابع لحفتر في شـــرق ليبيا الا ان مجلس النواب التابع للجيش الوطني الليبي تم الاعتراف به من قبل العديد من دول المنطقة.(٣٤)

دعمت دول الخليج (الامارات والسعودية) الجنرال خليفة حفتر ووفرت له الدعم المالي واللوجستي، بالنسبة للسعودية فقد اكتفت بالدعم السياسي لقوات حفتر نظرا لثانوية الساحة الليبية في السياسة الخارجية الســعودية وبســبب بعدها عن حدودها وعن مناطق النفوذ الإيراني، بينما قدمت الامارات المســاعدات العسكرية والاقتصادية للجيش الوطني الليبي منذ عام ٢٠١٤، اذ تسعى الأمارات الى ان يكون لها دور في انتاج وتسويق النفط الليبي كما تسعى الى ابراز دورها كقوة اقليمية توازي الدور السعودي والمصري إقليمياً، إذ اشارت التقارير التي نشرها مجلس الامن الدولي حول تطبيق الحظر العسكري المفروض على ليبيا، ان مساعدات عسكرية تصل الى ليبيا من خلال طرف ثالث وعبر شركات وساطة من دول مثل (البانيا وأرمينيا وأوكرانيا) ، كما اكدت التقارير ان الامارات ومصر زودت حفتر بالمقاتلات والمروحيات، وأشـــار تقرير اخر عام ٢٠١٧ بان الامارات بنت قاعدة عســكرية في منطقة الخادم بشــرق ليبيا (تقرير رويترز)، وفي عام ٢٠١٦ خصصت قاعدة عسكرية في مدينة (مرج) للطائرات الإماراتية الداعمة لقوات حفتر فضلاً عن تزويده بالطائرات المسيرة الصينية، ووصل الدعم العسكري الاماراتي ذروته في الهجوم الذي نفذه حفتر على طرابلس في ٤ نيســـان ٢٠١٩، اما تركيا فقد دعمت حكومة الوفاق الليبية بزعامة "فائز السراج " الذي افتتح عهده بزيارة رسمية الى تركيا، وتنامى الدعم التركي لهذه الحكومة بكافة اشكاله (السياسي والمالي واللوجستي والعسكري) كما تولت دعمها سياسياً في المحافل الدولية ، باعتبارها الممثل الشرعي المعترف به دوليا، وقد أصبحت تأثيرات الازمة الليبية على العلاقات الخليجية التركية اكثر سلبية بعد الهجوم الذي شنته قوات الجنرال حفتر على طرابلس في نيسان ٢٠١٩، اذ ابلغ الرئيس التركي " رجب

طيب اردوغان " رئيس حكومة الوفاق "فائز السراج" "باستعداد انقرة لتقديم جميع أنواع المساعدة له لإحباط المؤامرة على الشعب الليبي"، دعمت تركيا حكومة الوفاق عسكرياً ورغم عدم التصريح الرسمي بهذه المساعدات الا ان العديد من وسائل الاعلام تحدثت عن وصول معدات وآليات تركية الى طرابلس من ضمنها صواريخ "ارض جو" فضلاً عن الطائرات المسيرة التركية الصنع و" المقاتلين السوريين من الفصائل التي تدعمها تركيا" وقد اسهم الدعم التركي لحكومة الوفاق في تمكنها من صد هجوم قوات حفتر على طرابلس.[٣٥]

ولتقديم دعم اكبر لحكومة الوفاق وبغطاء "قانوني " فقد وقعت حكومة الوفاق اثناء زيارة رئيسها "فائق السراج" الى انقرة في ٢٧ تشرين الثاني ٢٠١٩ اتفاقيتين مهمتين من شأنهما ان يرجحا كفة التحالف التركي – القطري مع حكومة السراج وتغير موازين القوى على الساحة الليبية وشرق المتوسط، اول هذه الاتفاقيات كانت فيما يخص ترسيم الحدود البحرية وتنص على ضمان المكاسب التي حققتها تركيا في شرق المتوسط، والثانية تخص التعاون العسكري والأمني " وفيما يخص الاتفاقية الأخيرة، فقد صادق عليها المجلس الوطني التركي " البرلمان"، كما وافق على قرار يسمح للحكومة التركية بأرسال قوات عسكرية الى ليبيا وفي هذا الصدد صرح الرئيس التركي " رجب طيب اردوغان " قائلا " ان الغرض من وجود القوات المسلحة التركية في ليبيا ليس القتال او الاقتتال، بل دعم الحكومة الشرعية، والحد من التطورات التي من شأنها ان تخلق مآس إنسانية تدفع بالمنطقة الى هاوية غياب الاستقرار، واعداد الدستور في اقرب وقت ممكن ". شمل الاتفاق الأمني الموقع بين حكومة الوفاق وتركيا أيضا "التدريب العسكري، ومكافحة الإرهاب، والهجرة غير الشرعية، والدعم اللوجستي والتخطيط العسكري وتقديم الخبرات".[٣٦]

ما ان أُعلن عن الاتفاق الليبي–التركي حتى سارعت دول الخليج الى ادانته واستنكاره معربة عن رفضها لأي تدخل عسكري في ليبيا، فقد ادانت المملكة العربية السعودية الاتفاقية في بيان لوزير خارجيتها جاء فيه " تندد المملكة بموافقة البرلمان التركي بأرسال قوات عسكرية الى ليبيا " معتبرة ذلك " تصعيد يشكل تهديداً للأمن الإقليمي والعربي "، كما ادانت الكويت والبحرين والامارات أيضا التدخل التركي، ودعت الجامعة العربية الى اصدار بيان رسمي ضد الوجود التركي في ليبيا.[٣٧]

اصبح تأثير الازمة الليبية على العلاقات الخليجية – التركية اكثر سلبية خاصة بعد ان استطاعت قوات حكومة الوفاق المدعومة من تركيا وقطر من الحاق هزائم متكررة بقوات الجنرال حفتر المدعومة من قبل الامارات والسعودية ومصر، اذ تمكنت "حكومة الوفاق" من السيطرة على مدن ساحلية مهمة وعلى الطريق الحدودي الرابط بين ليبيا وتونس وبين طرابلس ومدينة مصراتة، كذلك سيطرة الوفاق على قاعدة " الوطية الجوية " قرب الحدود التونسية في ١٨ أيار ٢٠٢٠ والتي اصبحت قاعدة لتمركز القوات التركية في ليبيا(٣٨)

استمرت التصريحات المتبادلة بين الطرفين بعد التدخل العسكري التركي في ليبيا، اذ أصدرت الامارات ومصر بياناً مشتركً مع اليونان وقبرص وفرنسا يستنكر التدخل العسكري التركي في ليبيا، ورداً على هذا الاستنكار فقد صرح وزير الخارجية التركي " مولود جاويش اوغلوا " في لقاء متلفز في ١٢ أيار ٢٠٢٠ متهماً الامارات ومصر بزعزعة استقرار المنطقة كلها وموجها انتقاده بشكل خاص الى الامارات قائلا: " اذا كنت تسأل من الذي يزعزع استقرار هذه المنطقة، من الذي يجلب الفوضى، فسنقول أبو ظبي دون تردد".(٣٩)

وبعد ان وجهت طائرات مجهولة ضربة جوية ضد قاعدة ليبية تضم قوات تركية في تموز ٢٠٢٠ حذر وزير الدفاع التركي " خلوصي اكار" الامارات من ان بلادها ستحاسبها " في المكان والزمان المناسب " واتهم دول الخليج ذات الحكم الملكي المطلق بانها " تدعم الطغاة في جميع انحاء المنطقة "، من جهتها ترى أبو ظبي وتتهم تركيا بشخص رئيسها " بالاوهام الاستعمارية " ودعم جماعات إسلامية معادية لدول الخليج، اذ كتب وزير الدولة الاماراتي للشؤون الخارجية " أنور قرقاش" في مجلة لوبوان الفرنسية في حزيران قائلا :" يجب على تركيا ان تعاقب على محاولاتها طويلة المدى بالتنسيق مع قطر والاخوان المسلمين في نشر الفوضى في العالم العربي مع استخدام تفسير عدواني ومنحرف للإسلام كستار ".(٤٠)

تجدر الإشارة الى ان اغلب دول الخليج ايدت الامارات العربية سياسياً الا انها لم تتدخل عسكرياً، كما ان الخلافات الخليجية– التركية فيما يخص ليبيا تتداخل فيها مسائل أخرى من بينها التنافس على انتاج وتسويق النفط الليبي والسيطرة على طرق التجارة الرابطة وسط وجنوب افريقيا وأوروبا وغيرها من القضايا الاستراتيجية.

المبحث الثالث: انعكاسات الموقف التركي من القضايا الخليجية

كان للموقف التركي تجاه عدد من القضـايا الخليجية اثره وانعكاسـاته على العلاقات الثنائية، وأهم هذه القضـايا التي اخذت طابعاً دولياً هي، الأزمة الخليجية وقضـية مقتل الصـحفي السـعودي جمال خاشقجي.

أ- الأزمة الخليجية:

في ٥ حزيران ٢٠١٧ اتخذت اربع دول عربية (المملكة العربية السـعودية , الامارات, البحرين , مصـر) قرارات ضـد قطر , شـملت قطع العلاقات الدبلوماسـية معها وفرض حصـار جوي وبري وبحري على قطر في خطوة تصـعيدية, على خلفية اتهام قطر بدعم الجماعات الارهابية, هذا التطور الخطير حسـب وجهات النظر القطرية – التركية سـبقه موجة قوية من الحملات الاعلامية الاماراتية ضـد قطر خصوصاً عبر جهود سفير الامارات في واشنطن "يوسف العتيبي" باستمالة مراكز ابحاث ودفع صحفيين الى كتابة مقالات مناهضـة لقطر, الا ان ذروة تلك الحملات تمثلت في الاختراق الذي تعرضـت له وكالة الانباء القطرية في ٢٣ أيار ٢٠١٧ والتي استهدفت العلاقات القطرية – الخليجية, عبر تسريب تصريح لأمير قطر تميم بن حمد آل ثاني وصف بأنه ملفق.[٤١]

تجدر الاشـارة الى ان الازمة القطرية الخليجية ليسـت وليدة الحاضـر فقد سـبقها ازمات تعود أولها لعام ١٩٩٦ والتي كانت قطر تمر خلالها بفترة انتقالية مع بدء بث قناة الجزيرة وتغيرات في سـياسـاتها الخارجية ومنذ ذلك التاريخ بدأت العلاقات القطرية – الخليجية بالتوتر تارةً والانسجام تارة اخرى , ثم تبعها ازمة سـحب سـفراء ثلاثة دول خليجية من قطر هي (المملكة العربية السـعودية , الامارات, البحرين) عام ٢٠١٤ احتجاجاً على الاتفاق العسـكري القطري – التركي وعلى مواقف قطر اتجاه الثورة المصـرية ومساندتها للإخوان المسلمين.[٤٢]

منذ السـاعات الاولى للأزمة بلورة تركيا موقفاً واضـحاً ومتقدماً الى جانب قطر اتضـح في عدة مسـارات, فقد سـارعت تركيا في السـاعات الاولى من تطبيق الحصـار الى فتح جسـر جوي يحمل المواد الغذائية للدوحة كسـراً للحصـار الاقتصـادي وتخفيفاً للضـغط على قطر, ودعت أنقرة الى التعامل مع الأزمة بحكمة وعقلانية عبر الحوار للوصـول الى حل سـياسـي سـلمي و في الوقت الذي كانت هناك

مخاوف حقيقية من سيناريوهات تحمل عواقب وخيمة مثل محاولة ترتيب انقلاب داخلي في قطر او تدخل عسكري خارجي. [٤٣]

من جهتها عملت تركيا على الاسراع بأدراج الاتفاقية العسكرية مع قطر على جدول اعمال البرلمان التركي للمصادقة عليه, وقد صوت الاخير بالأغلبية على مشروع الاتفاقية في يوم ٨ حزيران ٢٠١٧, وبناء على دعوة عاجلة من الحكومة التركية تحسباً لأي تطورات في المنطقة في ضوء الازمة القطرية, وفي اليوم التالي (٩ حزيران) صادق رئيس الجمهورية التركي على الاتفاقية وبذلك تكون الاتفاقية دخلت حيز التنفيذ .[٤٤] كما ان الرئيس التركي "رجب طيب اردوغان" كان قد صرح في اليوم التالي لإعلان العقوبات على قطر, رفضه لهذه العقوبات مؤكداً عزمه على تطوير العلاقات مع قطر رافضاً وصف قطر بأنها داعمة للإرهاب, كما طلب اردوغان بالرفع التام للحصار الذي فرضته دول الخليج على قطر مشدداً على ان بلاده مستمرة في دعم قطر حكومةً وشعباً.[٤٥]

رغم رفضها الحصار وتسريعها المصادقة على الاتفاقية العسكرية ووقوفها الى جانب قطر فقد اعربت الحكومة التركية عن اسفها لوقوع الازمة واكدت استعدادها للمساعدة في حلها وقدمت خطاباً متوازناً وجهداً دبلوماسياً هيأ جواً ايجابياً لحل الازمة الدبلوماسية واتبعت تركيا ذلك بجولة رئاسية تركية الى دول الخليج هدفت الى طمأنة السعودية والالتقاء بجهود الوساطة الكويتية للمساهمة في حل الازمة وارتكزت المساعي التركية لحل الازمة على جملة من المرتكزات أولها، رؤية حكومة حزب العدالة والتنمية لاستقرار المنطقة اذ تخشى تركية خروج الازمة عن الاطار الدبلوماسي، مما يسبب المزيد من التهديدات خاصة مع دخول الحرب في سوريا والعراق مرحلة جديدة, لذا كان الحفاظ على الاستقرار عاملاً مهماً في الوساطة التركية.[٤٦] أما المرتكز الثاني للواسطة التركية فهو ضرورة احتفاظ تركيا بعلاقات جيدة مع طرفي الازمة وخاصة في المجال الاقتصادي فتركيا تريد استمرار هذه العلاقات وتطويرها والاستمرار في جذب الاستثمارات الخليجية, لذا كان من اهداف زيارة الرئيس التركي لدول الخليج توضيح ايجابية الموقف التركي من هذه الازمة لمنع تدهور العلاقات الثنائية معها ولاسيما منها ما يخص علاقاتها الاقتصادية مع المملكة العربية السعودية، وتمثل المرتكز الثالث للوساطة التركية بادراك تركيا بأن اي انقسام خليجي يصب في مصلحة ايران وسياستها التي تثير استياء تركيا, وأما المرتكز الآخر فهو عدم رغبة تركيا في خسارة الطرف الثاني من الازمة اي دول المقاطعة؛ مما قد يؤدي الى رفض هذه الدول التعامل مع تركيا في بعض القضايا التي تخص المنطقة ومنها الحرب في سوريا والقضية الكردية, فأن

تركيا تسعى من خلال هذه الوساطة الى ان تستعيد دورها القيادي في المنطقة بصفتها عنصراً فاعلاً على الساحة الاقليمية.(٤٧)

حرصت تركيا في بداية الأمر على الدعوة للحوار وحل الأزمة, ولم تتخذ مواقف حدية من السعودية والامارات, حتى جاء خطاب الرئيس التركي رجب طيب اردوغان يوم ٩ حزيران حاسماً عندما طالب برفع الحصار عن قطر وليس تخفيفه كما طالب وزير الخارجية الاميركي, وقال بأن تركيا لن تتخلى عن قطر وناشد السعودية "الشقيقة الاكبر في الخليج" بأن يقوم الملك سلمان بجمع الاشقاء ونبذ الخلافات، وهذا ما هو منتظر من بلاد الحرمين الشريفين , واستقبل اردوغان وزير خارجية البحرين خالد بن احمد بن محمد آل خليفة, وعقب اللقاء صرح وزير خارجية تركيا مولود جاويش أوغلو أن اردوغان أكد خلال لقائه الوزير البحريني الى الحاجة لحل مسالة الخلاف الخليجي مع قطر, كما اكد على ان القاعدة العسكرية في قطر هدفها المساهمة في أمن الخليج عموماً.(٤٨)

وبالرغم من إن هذا الموقف قد بدأ ايجابياً بعد زيادة وزير الخارجية البحريني الى انقرة وبعد زيارة لوزير الخارجية التركي الى المملكة العربية السعودية ولقائه مع الملك سلمان في ١٦ حزيران واتفاق الرئيس التركي مع الملك سلمان وولي عهده هاتفياً في ٢٢ حزيران على زيادة الجهود لأنهاء الازمة, الا ان الدول الاربعة المقاطعة قدمت لقطر في ٢٣ حزيران قائمة مطالب تحتوي على (١٣) مطلباً كان من بينها أغلاق القاعدة التركية في قطر. (٤٩)

أما تركيا فقد كانت ردها على مطلب اغلاق القاعدة العسكرية في قطر يرتكز على جملة امور منها, ان هذا الطلب يعد تدخلاً في العلاقات الثنائية بين البلدين وان ربط موضوع القاعدة التركية بالأزمة القطرية أمر غير صحيح، كذلك استمرار التأكيد على ان القاعدة التركية هي لحماية المنطقة وليس لحماية دولة معينة, كما ان الاتفاق على أنشاء القاعدة قد تم قبل الازمة بسنتين واستغربت تركيا من طلب اغلاق قاعدتها بينما لم تطلب اغلاق القاعدة الامريكية مؤكدة ان اغلاق القاعدة لن يتم الا بطلب من قطر, دفع هذا المطلب تركيا الى الاصرار على دعم قطر بل الاستمرار في ارسال دفعات من الخبراء والجنود الاتراك اليها وعلى خمس دفعات في (٨ حزيران, ٢٢ حزيران, ٢٩ حزيران, ١ تموز, ١١ تموز) على التوالي ليزيد عددهم على ١٠٠ عنصر فضلاً عن مدرعتين . (٥٠)

ومع ان الخطاب التركي قد تحول بعض الشيء الى الحدة بعد طلب اغلاق القاعدة العسكرية التركية مع التلويح بزيادة اعداد قواتها في قطر, الا ان الدبلوماسية التركية استمرت بجهود أخرى حتى

نجحت في اداء دور ايجابي بحيث قامت الدول الاربعة بأسقاط شرط اغلاق القاعدة التركية في سياق تراجعها عن قائمة المطالب ال (١٣) لصالح (٦) مطالب جديدة, كما استطاعت تركيا ترتيب زيارة للرئيس رجب طيب اردوغان الى السعودية والكويت وقطر في محاولة لنزع المخاوف من موقفها من خلال عدد من الخطوات كان منها اتصال وزير الخارجية التركي "مولود جاويش اوغلو" بنظيره المصري "سامح شكري", كما صرح وزير الخارجية البحريني قائلاً : "ان تركيا يمكن ان تكون عامل استقرار رئيسياً ومهاً في المنطقة".(٥١)

اتبعت تركيا سياسة دبلوماسية وسطية تجاه ازمة قطر، ففي الوقت الذي زادت من عديدها العسكري في قاعدة الريان القطرية عملت أيضا على ارسال رسائل تطمين الى دول الخليج وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية بان هذه القاعدة لحماية المنطقة عامة وقطر خاصة من أي تدخل عسكري، أي انها للدفاع والحماية فقط، وبرغم ذلك فقد استاءت دول الخليج وخاصة الامارات ومن بعدها السعودية من الموقف التركي، فعملت على التلويح لتركيا بالورقة الكردية في سوريا، اذ إشارة صحف (٥٢)تركية الى وجود تقارير استخباراتية تفيد بمساعدات لوجستية وعسكرية لفصائل كردية في شمال سوريا، كذلك استضافت وسائل اعلام سعودية واماراتية لشخصيات معارضة لأنقرة، اذ ذكرت صحيفة (يني شفق) التركية الى اجتماع سعودي – كردي برعاية أمريكية في مدينة القامشلي السورية وأشارت الصحيفة الى ان الاجتماع تطرق الى عدة نقاط من بينها الدعم الخليجي لفصائل كردية ومساندتها في ملف النفط في مناطق سيطرة الأخيرة، كما اعترف وزير شؤون الدولة للشؤون الخارجية الإماراتية " أنور قرقاش" بذلك في معرض لقاء أجرته معه" قناة الحرة الامريكية "، حين قال بان الامارات تقدم الدعم لاكراد سوريا،(٥٢)وقد سبق ذلك في ديسمبر ٢٠١٧ اذ ذكرت صحيفة " نيزافيسيميا غازيتا " الروسية، بان المسلحين الاكراد في سوريا يمكنهم الاعتماد على الدعم المقدم من السعودية والامارات بعد سحب الدعم الأمريكي للاكراد من جهة أخرى أشار تقرير نشرته صحيفة العربي الجديد نقلاً عن مصادر امنية وسياسية عراقية في أربيل وبغداد قولها " ان معلومات تشير الى حصول قوى كردية معارضة لأنقرة موجودة في إقليم كردستان على دعم مالي من الامارات".(٥٣)

ب- أزمة مقتل خاشقجي :

في ٢ تشرين الأول ٢٠١٨، تم اغتيال الصحفي السعودي " جمال خاشقجي" في قنصلية بلده في إسطنبول، مما جعل هذه القضية تأخذ ابعادا سياسية كان لها وقع مباشر على طبيعة العلاقات الخليجية التركية بصورة عامة والسعودية–التركية على وجه الخصوص.

الصحفي السعودي "جمال خاشقجي" المولود في ١٣ تشرين الأول ١٩٥٨ في المدينة المنورة والمتخرج من جامعة انديانا في الولايات المتحدة بتخصص الصحافة عام ١٩٨٣، ابتدأ عمله الصحفي كمراسل لصحيفة "سعودي غازيت" الإنكليزية، ثم عمل مراسلاً في عدد من الصحف العربية مثل " الشرق الأوسط" بين عامي ١٩٨٧–١٩٩٩، واشتهر من خلال تغطيته لعدد من الاحداث في التسعينات من القرن الماضي " الحرب في أفغانستان، الجزائر، حرب الخليج الثانية ".كما ان شهرته ازدادت من خلال اللقاءات التي اجراها مع زعيم "تنظيم القاعدة أسامة بن لادن "، عين على اثر ذلك نائبا لرئيس تحرير صحيفة " عرب نيوز" في العام ١٩٩٩ حتى ٢٠٠٣، ليتولى بعدها رئيس صحيفة " الوطن " عام ٢٠٠٤ ولكن سرعان ما اقيل من هذا المنصب بعد شهرين، ليتولى في العام نفسه منصب المستشار الإعلامي لمدير المخابرات السعودية " الأمير تركي الفيصل " (١٩٧٧–٢٠٠١).[٥٤]

وبعد ان اصبح مقربا من دوائر صنع القرار في السعودية عين في العام ٢٠٠٧ رئيس تحرير صحيفة (الوطن) التي كانت في حينها مثار جدل بسبب خلافاتها مع هيئة " الامر بالمعروف والنهي عن المنكر " المدعومة من الداخلية السعودية، وكانت الصحيفة لسان حال تيار الإصلاح، ولقربه من دوائر الحكم السعودية كان بصحبة الملك " عبدالله بن عبد العزيز " في عام ٢٠٠٨ في زيارته الى لندن، اذ قدمه الملك الى ملكة بريطانيا ناعت إياه بانه " اهم صحفي سعودي " الا ان ذلك لم يحميه من ان يكون هدفا للتيار الديني " المتشدد" بعد نشره مقالا ينتقد فيه الفكر السلفي، فارغم على تقديم استقالته من رئاسة تحرير الصحيفة في عام ٢٠١٠، وبعد فشل تعاونه مع الأمير الوليد بن طلال لافتتاح قناة " العرب " عام ٢٠١٥، توجه خاشقجي الى العمل في صحيفة " الحياة " داعما ومؤيدا لمشروع " رؤية المملكة ٢٠٣٠" التي اطلقها الأمير محمد بن سلمان، لكن من جهة أخرى كان خاشقجي بين الحين والأخر يكتب مقالات يدافع فيها عن فكر " الاخوان المسلمين " رغم انتقاده لسياساتهم في الحكم، ومن جهة أخرى يحذر بلاده من التبعية لسياسة الرئيس الأمريكي " دونالد ترامب " مما اضطر الخارجية

السعودية اصدار بيان قالت فيه ان خاشقجي ليس له علاقة بالحكومة وان اراءه تعبر عن وجهة نظره الشخصية، وعلى اثر ذلك منعت السلطات السعودية خاشقجي من الكتابة ٩ أشهر وبدأت علاقته بالسلطة تأخذ اتجاها جديدا، في أواخر عام ٢٠١٧ عاد الى العمل في صحيفة "الحياة" وكتب مقالات لم ترض الحكومة السعودية اذ امتدح فيها فكر الاخوان، الامر الذي جعل صاحب الصحيفة " خالد بن سلطان ال سعود" يصدر قرارا في كانون الأول من عام ٢٠١٧ بمنع خاشقجي من الكتابة نهائيا, وعلى اثر الاعتقالات التي طالت عددا من الرموز الدينية والثقافية والاجتماعية في السعودية قرر خاشقجي مغادرة السعودية الى الولايات المتحدة الامريكية، واصبح يكتب في صحيفة " الواشنطن بوست " منتقدا سياسة القمع للمعارضين في السعودية.(٥٥)

في ٢تشرين الأول ٢٠١٨ دخل خاشقجي الى مبنى القنصلية السعودية في إسطنبول لطلب أوراق ثبوتية لغرض اقترانه بسيدة تركية، الا انه لم يخرج من القنصلية مما جعل السلطات التركية تحقق في الامر، وبحسب مصادر تركية فان خاشقجي قد تم قتله، وقطعت جثته واخفيت، لتصبح هذه القضية من الازمات الخطيرة التي اثرت بشكل سلبي على طبيعة العلاقات السعودية–التركية ومن ثم انعكاساها على مجمل العلاقات مع دول الخليج ، بل تجاوزتها الى العديد من الدول اذ ان هذه القضية جعلت الولايات المتحدة الامريكية وهي الحليف الأكبر للسعودية في مأزق بعد ان اشارت العديد من التقارير الى تورط ولي العهد " محمد بن سلمان " بالقضية وهو المدعوم من الولايات المتحدة الامريكية.(٥٦)

بالنسبة لتركيا التي حدثت عملية الاغتيال على أراضيها فقد مثلت هذه القضية فرصة للحكومة التركية لاستخدامها كورقة ضغط وهو ما يتضح من خلال إدارة تركيا للازمة بهدف اضعاف دور " محمد بن سلمان " اذ كانت اولى خطواتها في هذه القضية هي القيام بتحقيقات كشفت عن تورط ١٥ شخصاً سعوديً وثلاث عناصر من المخابرات السعودية وصلوا الى إسطنبول قبل أيام من اغتيال خاشقجي، وذكر المحامي العام في إسطنبول في ٣١ تشرين الأول ٢٠١٨ ان خاشقجي خنق ثم قطعت جثته بعد فترة وجيزة من دخوله الى القنصلية، وفي اذار عام ٢٠١٩ وجه المحامي العام في إسطنبول التهمة الى نائب رئيس المخابرات السعودية " احمد العسيري" والمستشار بالديوان الملكي السعودي" سعود القحطاني "، مطالبا السعودية بتسليم المتهمين لتركيا لمحاكمتهم، فيما رفضت السعودية التسليم وأجرت محاكمات لعدد من الأشخاص وبراءة كل من العسيري والقحطاني لعدم كفاية الأدلة.(٥٧)

بعد رفض السعودية تسليم المتهمين الى تركيا للتحقيق معهم، لجأت تركيا الى محاولة تدويل القضية في كانون الثاني ٢٠١٩، اذ اجرت المحققة الأممية " اغنيس كالامار" تحقيقا وقدمت نتائجه الى مجلس حقوق الانسان التابع لمنظمة الأمم المتحدة في تموز ٢٠١٩، واكد التقرير عن وجود دور ل " محمد بن سلمان " في جريمة الاغتيال، الا ان هذا التقرير بقي حبرا على ورق.(٥٨)

الا ان مسألة تدويل القضية تواجه عدداً من المعوقات في مقدمتها صعوبة عرض القضية على المحكمة الدولية، كون تركيا والسعودية ليستا طرفا في معاهدة روما التي أنشئت بموجبها محكمة الجنايات الدولية، كذلك فان القضية ليست ضمن الاختصاص القضائي للمحكمة مع صعوبة انشاء محكمة خاصة (على غرار المحكمة التي شكلت في لبنان بعد اغتيال رفيق الحريري) دون موافقة السعودية عليها، فضلا عن ان الأدلة التي تقدمها تركيا من تسجيلات لايمكن الاخذ بها في العديد من النظم القضائية كونها لم تتم بطريقة شرعية او قانونية، كما ان عدم العثور على الجثة لا يسمح بعقد محكمة للنظر في قضية قتل.(٥٩)

رغم صعوبة تدويل القضية قانونياً الا ان محاولات تدويلها قد نجحت سياسياً، اذ انها جعلت الحكومة السعودية والولايات المتحدة الأمريكية الداعمة لها ولولي العهد محمد بن سلمان في وضع حرج، وادت الى امتناع العديد من الدول عن تزويد المملكة العربية السعودية بالأسلحة الامر الضروري لأدامت عملياتها العسكرية في اليمن، مما جعل الاخيرة تقف ضد العمليات العسكرية التركية في سوريا عام ٢٠١٩(نبع السلام) وتزيد من دعمها للفصائل الكردية في سوريا، من جهتها استمرت تركيا في متابعة قضية خاشجقي مما شكل ضغطاً على المملكة العربية السعودية لتغيير سياستها تجاه قطر (الحليف الاستراتيجي لتركيا في المنطقة) وهو ما شهده نهاية العام ٢٠٢٠وصولا الى المصالحة الخليجية .(٦٠)

الخاتمة والاستنتاجات:

شـهدت العلاقات الخليجية – التركية فترة من الانتعاش في أعقاب حرب الخليج الثانية على خلفية وقوف تركيا الى جانب التحالف الغربي في حربه على العراق في محاولة لإيجاد مكانة ودور اقليمي جديد لتركيا خاصـــة بعد تراجع دورها اثر تفكك الاتحاد الســـوفيتي، وازداد هذا التوجه بعد تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا عام ٢٠٠٢ وانفتاحه على جواره العربي، من جهتها رأت دول الخليج في تركيا القوة الإقليمية التي يمكنها موازنة النفوذ الإيراني المتصـاعد في المنطقة، فضـلاً عن وجود العامل الخارجي المتمثل بتحالف الطرفين مع الولايات المتحدة الأمريكية، رغم ذلك فان هذه العلاقات اثرت فيها قضايا إقليمية ساهمت في تأزمها، وفي مقدمتها الثورات العربية عام ٢٠١١ والتي تباينت مواقف الطرفين تجاهها، مما دفع كل منها للتدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول للحصول على مكاسب تخدم سياساتها ومصـالحها، من جهة أخرى كان للموقف التركي من القضـايا التي تخص دول الخليج اثرها ايضـا على هذه العلاقات .

خلصت الدراسة الى جملة من الاستنتاجات التي يمكن اجمالها بما يأتي:

١- كـان لاخـتلاف مصـالح الطـرفين اثـره فـي تحديـد مواقفهمـا مـن الثـورة المصـرية، ففـي الوقـت الـذي دعمـت فيـه تركيـا ثـورة ٢٥ينـاير ومـن ثـم حكومـة الاخـوان المسـلمين ضـمن سياسـة واحـدة انتهجتهـا تركيـا فـي دعـم وصـول تيـارات اسـلامية الـى السـلطة فـي دول الربيـع العربـي تكـون هـي بمثابـة النمـوذج العملـي لهـا، اتسـم الموقـف الخليجـي بالحـذر نتيجـة علاقاتـه مـع حكومـة الـرئيس المصـري محمـد حسـني مبـارك ثـم تطـور هـذا الموقـف الـى دعـم المعارضـة لحكـم الاخـوان ماديـاً ولوجسـتياً ودعـم ثـورة ٣٠ يونيـه التـي اطاحـت بحكومـة الاخـوان الامـر الـذي رفضـته تركيـا وكـان لـه انعكاسـات سـلبية عـل علاقاتهـا مـع دول الخليج.

٢- بالنسـبة للثـورة السـورية فـالأمر مختلـف خاصـة بعـد تحولهـا الـى ازمـة اقليميـة لابـل دوليـة تتشـابك وتتـداخل فيهـا مصـالح الـدول وأمنهـا وتتغيـر مواقفهـا تبعـا لهـذه المصـالح ولـيس لحمايـة أمـن واسـتقرار سـوريا وشـعبها وانهـاء حالـة الأقتتـال فيهـا، اذ مـن منطلـق حمايـة أمنهـا وحـدودها بـررت تركيـا تـدخلها فـي سـوريا ودعمـت الجـيش السـوري الحـر وعـدد مـن الفصـائل ثـم تطـور الأمـر الـى التـدخل العسـكري، بينمـا انقسـم البيـت الخليجـي بـين مؤيـد

لتركيا ومعارض لها، ففي الوقت الذي وقفت قطر والسعودية الى جانب المحور التركي في سوريا، عارضته الامارات العربية والتزمت بقية دول الخليج الصمت، ثم عادت السعودية لتقف ضد التوجه التركي في سوريا ولتدعم مع الامارات العربية بعض الفصائل الكردية التي تعدها انقرة "ارهابية" في محاولة للضغط على تركيا في قضايا اقليمية اخرى .

٣- بالنسبة للأزمة الليبية فان مواقف الطرفين منها بعكس الحالة السورية لكنها مدفوعة ايضا بمصالحهما لا غير، اذ لم ترغب تركيا بتدخل عسكري في ليبيا نظرا للعلاقات الوثيقة التي تربطها مع نظام معمر القذافي، بينما كانت دول الخليج من الداعمين للتدخل العسكري لحلف الناتو نظرا لتوتر علاقاتها مع النظام الليبي، بل ان تدخل الطرفين في الازمة الليبية على الارض ودعم طرفي النزاع الليبيين للحصول على مؤطئ قدم على الساحل الجنوبي للبحر المتوسط والسيطرة على موارد الطاقة ساهم بتأجيج الاقتتال واستمرار الحرب الأهلية.

٤- ان استقرار منطقة الشرق الأوسط عموما والمنطقة العربية بصورة خاصة توجب تراجع الطرفين عن التدخل المباشر في شؤون الدول المجاورة التي تشهد توترا وتعاون الطرفين دبلوماسياً لحل النزاعات بالطرق السلمية وايجاد بيئة إقليمية آمنة.

٥- ساهم الموقف التركي الداعم لقطر في الأزمة الخليجية في التخفيف من آثارها على قطر وبالتالي فشل الأهداف من هذه الأزمة، مما جعل دول الخليج وبالأخص المملكة العربية السعودية والامارات العربية تحاول الضغط على تركيا بالتلويح بالورقة الكردية بعد ان قدمت الدولتان الدعم للفصائل الكردية في سوريا، كما ساهم موقف تركيا ازاء قضية مقتل الصحفي جمال خاشقجي في تأزم هذه العلاقات بصورة اكبر خاصة بعد اصرار تركيا على كشف ملابسات عملية الاغتيال وتوجيه الاتهام الى ولي عهد السعودية محمد بن سلمان المدعوم أمريكيا، مما شكل ورقة ضغط بيد تركيا لتخفيف الضغط على قطر وانهاء المقاطعة وحل الأزمة.

قائمة المصادر و الهوامش

(١) حيدر عبد الجبار حسوني الخفاجي،" التنافس السياسي والاقتصادي التركي–الإيراني وانعكاساته الإقليمية"، أطروحة دكتوراه (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية:٢٠١٥)، ص ٨٩.

(٢) مصطفى محمد صلاح، "الدور التركي الجديد في الشرق الأوسط في ظل مفهوم العثمانية الجديدة "، المركز الديمقراطي العربي متاح على الرابط www.democraticac.de/?p=46797 تم الوصول في ٢٠٢٠\١١\١٩

(٣) لقمان عمر محمود النعيمي وميثاق خير الله جلود، علاقات تركيا الإقليمية في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية ٢٠٠٢–٢٠١١، (الموصل:٢٠١٢) ص ص ١٢–١٢١.

(٤) للمزيد من التفاصيل ينظر: ميثاق خير الله جلود ، "العلاقات الخليجية– التركية ١٩٧٣–١٩٩٠"، رسالة ماجستير (جامعة الموصل، كلية التربية :٢٠٠٦)

(٥) فليب روبنسن، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوري، (القاهرة:١٩٩٣)، ص ص ٩٠–٩١؛

" استراتيجية تركيا الجديدة ...من صفر مشاكل الى الردع الإقليمي" مقال متاح على شبكة المعلومات على الرابط https://www.youtube.com/watch?v=p4jgBFulOU8&t=1570s تم الوصول في ٢٠٢٠ \١١\١٩.

(٦) سامية بيبرس ، " الحوار الاستراتيجي التركي– الخليجي ومستقبل أمن منطقة الخليج" ، متاح على شبكة المعلومات الدولية على الرابط https://docplayer.ae/156381704-Microsoft-word-%D تم الوصول في ٢٠٢٠/١١/٢٤

(٧) سعد حقي توفيق، " السياسة الإقليمية التركية تجاه الخليج العربي ٢٠٠٢–٢٠٠٨"، مجلة العلوم السياسية ، (كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد)، العدد ٣٨–٣٩ ، ٢٠٠٩، ص ص ٥–٦

(٨) شحاته محمد ناصر، " الأفاق والصعوبات ... تركيا والخليج العربي "، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢١ سبتمبر ٢٠٠٨،متاح على شبكة المعلومات على الرابط https://www.ecssr.ae/reports_analysis/ تم الوصول في ٢٠٢٠/١٢/٥

(٩) بيبرس ، المصدر السابق، ص ١٦٣.

(١٠) عقيل سعيد محفوض، السياسة الخارجية التركية الاستمرار والتغيير، (بيروت:٢٠١٢)، ص ٣٢٩.

(١١) " مسار مستقبل الخلافات التركية– السعودية"، مركز الاناضول لدراسات الشرق الادنى، متاح على الرابط https://ayam.com.tr/ar/ تم الوصول في ٢٠٢٠/١١/٤.

(١٢)صلاح ، المصدر السابق، ص ١٥.

(١٣)وائل غنيم ، إذا الشعب يوما أراد الحياة، (القاهرة، دار الشروق :٢٠١٢)، ص ٢٥٨.

(١٤)لقمان عمر محمود النعيمي، "تركيا والثورات العربية: تونس ، مصر، ليبيا" في سناء عبد الله عزيز الطائي(محررا)،

حركات التغيير العربية الريادة والمسار، (الموصل:٢٠١٣)، ص ١٦٣.

(١٥)) ضياء نور الدين حسين أبو دية، "وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم في تركيا وانعكاسه على العلاقات التركية- المصرية٢٠٠٢-٢٠١٣"، رسالة ماجستير، (كلية الاداب والعلوم الانسانية -جامعة الأزهر-غزة،:٢٠١٦)، ص ٢٦؛ سعيد الحاج، " محددات السياسة الخارجية التركية ازاء مصر"، مركز أدراك للدراسات والاستشارات،(نيسان ٢٠١٦)، متاح على الرابط https://idraksy.net/wp -content/uploads/2016/04/turkey-foriegn-policy-egypt.pdf تم الوصول في ٢٠٢٠/١٢/٧.

(١٦) صلاح سمير البنداري، "مستقبل العلاقات المصرية- التركية على ضوء ثورتي ٢٥يناير و٣٠ يونيه"، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، العدد ٦، يناير ٢٠١٨،ص ٤٥٦؛ هديا محمود ابو نحل، " تطور العلاقات التركية – المصرية في ضوء المتغيرات المصرية ٢٠١١-٢٠١٥"، رسالة ماجستير (كلية الآداب والعلوم الانسانية – جامعة الأزهر- غزة : ٢٠١٥)، ص ٦٨.

(١٧) طارق دياب، العلاقات التركية- السعودية ٢٠١١-٢٠١٩ دراسة في النسق الإقليمي، المعهد المصري للدراسات، كانون الثاني ٢٠٢٠، ص ١٣.

(١٨) عبد الله باعبود، " قراءة في مواقف دول مجلس التعاون الخليجي من الأزمة في مصر" تقرير مركز الجزيرة للدراسات في ١٣ ايلول ٢٠١٣، متاح على الرابط https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/09/201395113744690201.html تم الوصول في ٢٠٢٠/١١/٩.

(١٩) رشيد خشانة، "بعد الإطاحة بمرسي تباين ردود الفعل الخليجية يعكس تباعد المواقف من الاخوان"، مقال متاح على شبكة المعلومات على الرابط تم الوصول في ٢٠٢١/١/٥.

(٢٠) باعبود، المصدر السابق، ص ٥؛ دياب، المصدر السابق، ص ١٤.

(٢١) مروان قبلان، " المسألة السورية واستقطاباتها الإقليمية والدولية : دراسة في معادلات القوة والصراع على سوريا"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، (الدوحة:٢٠١٥)، ص -ص ٢٢-٢٤

(22) Bulent Aliriza & Stephen Flanagan ,"The End of zero problems? Turkey and shifting Regional Dynamics", Center for strategic and International Studies(CSIS), 12/4/2012, http://csis.org/files/publication/120413-gf-aliriza-flanagan.pdf تم الوصول في ٢٠٢١/١/٢٣

(٢٣) عمر الحسن، "دول الخليج والازمة السورية : مستويات التحرك وحصيلة المواقف"، مركز الجزيرة للدراسات، متاح على الرابط https://studies.aljazeera.net/en/node/3419 تم الوصول في ٢٠٢١/١/١٠.

(٢٤) أفق اولتاش، كيليش بوغرا، جلين آجون، " سورية: أزمة تخطت الحدود"، مجلة رؤية تركية ، العدد ٢ السنة ٤ ، (صيف ٢٠١٥)، ص ١٧٥.

(٢٥) موريال ميراك- فايسباخ وجمال واكيم، السياسة التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ ٢٠٠٢، (بيروت:

٢٠١٤)، ص ١٨٦؛ Joshua W. Walker ,"Turkey's timein Syria: future scenarios", middle east brief , No 63, May 2012.

(26) Will Todman, Gulf States' Policies on Syria, 18/10/2016 https://www.csis.org/analysis/gulf-states-policies-syria-0 تم الوصول في ٢٠٢١/١/٢٢.

(٢٧) دياب، المصدر السابق، ص ٤٨.

(٢٨) المصدر نفسه.

(٢٩) محمد عز العرب، " السياسة التركية تجاه إيران ودول الخليج"، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٢١٩، (كانون الثاني ٢٠٢٠)، ص ١٥٠.

(٣٠) " الموقف التركي من الثورة الليبية "، سلسلة تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (الدوحة: أذار ٢٠١١)، ص ص ٣-٤.

(٣١) أحمد طاهر، " العلاقات الخليجية- الليبية ما بعد القذافي"، مجلة رؤية تركية، السنة ٥،(ربيع ٢٠١٣)، ص ص ٨٩-٩٠.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٩٢.

(٣٣) " تصاعد الدور التركي في ليبيا الاسباب والخلفيات وردات الفعل"، سلسلة تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (الدوحة: كانون الثاني ٢٠٢٠)، ص ١.

(٣٤) محي الدين أتامان ومحمد علي كارا دومان، " سياسة الامارات والسعودية تجاه أزمة ليبيا"، مجلة رؤية تركية، العدد ٢٩(ربيع ٢٠٢٠)، ص ١٠٢.

(٣٥) " مذكرة التفاهم الليبية- التركية: أبعادها وتداعياتها المحلية والاقليمية"، سلسلة تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،(الدوحة: كانون الأول ٢٠١٩)، ص ص ٢-٣ ؛ أركان أبراهيم عدوان ومصطفى جابر فياض، " محددات الدور التركي في ليبيا وتداعياته الدولية"، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ١٠، العدد ١، (٢٠٢٠)، ص ٦٧٤.

(٣٦) فرقان بولاط، " سياسات اللاعبين الإقليميين والعالميين في ليبيا" ، مجلة رؤية تركية ، العدد ٢ السنة ٩ (ربيع ٢٠٢٠)، ص ٥٣.

(٣٧) " قمة عربية مرتقبة لبحث التدخل التركي في ليبيا"، صحيفة الوطن في ٢٠٢٠/١/٧ متاح على الرابط https://www.alwatan.com.sa/article/1033173 تم الوصول في ٢٠٢١/٢/٧

(٣٨) آنا. ل. جاكوبس، " المنافسات الخليجية وتنافس القوى العظمى في ليبيا" ، معهد دول الخليج العربي في واشنطن ، متاح على الرابط https://agsiw.org/ar/gulf-rivalries-and-great-power-competition-in-libya-arabic/ تم الوصول في ٢٠٢١/٢/٧.

(٣٩) " ردا على ادانة تدخلها في ليبيا ...تركيا تصعد ضد الأمارات ومصر" ، متاح على شبكة المعلومات الدولية على

الرابط تم الوصول في ٢٠٢١/٢/٧.

(٤٠) أندورو إنغلاند، " الامارات ضـــد تركيا : التنافس الإقليمي بين محمد بن زايد واردوغان" ، متاح على شـــبكة المعلومات الدولية على الرابط https://www.noonpost.com/content/38718 تم الوصول في ٢٠٢١/٢/٧.

(٤١) " آزمة قطع العلاقات مع قطر ... الى اين ", الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية, ص١.

(٤٢) محمد الدجين , " دور تركيا الاقليمي في الازمة – الخليجية وتداعيات ذلك على الصـراع في سـوريا " , منشـورات المركز الـديمقراطي العربي , برلين , متـاح على شـــبكـة المعلومـات الـدوليـة على الرابط https://democraticac.de تم الوصول في ٢٠٢٠/١١/٧.

(٤٣) ســعيد الحاج , " جولة اردوغان والعلاقات التركية – الخليجية " , مقال متاح على شـبكة المعلومات الدولية على الرابط تم الوصول في ٢٠٢٠/١١/٩.

(٤٤) "البرلمـان التركي يقر نشـــر قوات عســـكريـة في قطر" متـاح على شـــبكـة المعلومـات الـدوليـة على الرابطhttps://www.aljazeera.net/news/international/2017/6/7 تم الوصول في ٢٠٢٠/١٢/٢٥.

(٤٥)"اردوغان يصـــادق على اتفاقية التعاون العســـكري مع قطر" , متاح على شـــبكة المعلومات الدولية على الرابط https://www.aljazeera.net/news/arabic/2017/6/9 تم الوصول في ٢٠٢٠/١٢/٢٥.

(٤٦) محمد سـمير الرنتيسـي , " الوسـاطة التركية لحل الازمة الخليجية : الفرص والمعوقات " مركز الجزيرة للدراسـات متـاح عـلـى شـــبـكـة الـمـعـلـومـات الـدولـيـة عـلـى الـرابـط https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/08/170801113046136.html تم الوصـــول في ٢٠٢٠/١٢/٢٦.

(٤٧) المصدر نفسه.

(٤٨) تقدير موقف ، المصدر السابق، ص ٧.

(٤٩) الرنتيسي، المصدر السابق.

(٥٠) المصدر نفسه.

(٥١) الدجين، المصدر السابق.

(٥٢) أيمن الأمين، " وسط رفض تركي ... في شمال سوريا ..لماذا لجأت السعودية والامارات لدعم الأكراد"، متاح على شـبكة المعلومات الدولية على الرابط تم الوصـول في ٢٠٢١/١/٢٠؛ عماد عدنان، " الدعم الخليجي للأكراد : تغير فـي الـتـوجـهـات أم ضـــغـط عـلـى أنـقـرة" مـتـاح عـلـى شـــبـكـة الـمـعـلـومـات عـلـى الـرابـط https://www.noonpost.com/content/18529 تم الوصول في ٢٠٢١/١/٢٢.

(٥٣) اشرف كمال ، " أبرز حلفائهم تخلوا عنهم ...لماذا تدعم الامارات الانفصاليين الأكراد ضد تركيا"، متاح على شبكة المعلومات على الرابط http://khaleej.online/5AxwZM تم الوصول قي ٢٠٢١/٢/٧.

(٥٤) " جمال خاشقجي كل ما تريد معرفته عن مقتله" ، متاح على شبكة المعلومات على الرابط https://www.bbc.com/arabic/world-56219025 تم الوصول في ٢٠٢١/١/١٥.

(٥٥) " من هو جمال خاشقجي؟" ، متاح على شبكة المعلومات على الرابط https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2018/10/13 تم الوصول في ٢٠٢١/١/١٥.

(٥٦) " تداعيات جريمة اغتيال خاشقجي : أزمة العلاقات السعودية – الأمريكية ومستقبل بن سلمان" ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، (الدوحة: تشرين الأول ٢٠١٨)، ص ١.

(٥٧) " جمال خاشقجي كل ما تريد معرفته....."، المصدر السابق.

(٥٨) ذياب، المصدر السابق، ص ٦٨.

(٥٩)" تدويل قضية مقتل خاشقجي: الاحتمالات والأفاق" ، متاح على شبكة المعلومات على الرابط https://studies.aljazeera.net/ar/article/620 تم الوصول في ٢٠٢١/١/١٥.

(٦٠) المصدر نفسه